



رسائل جغرافية

المدخل الزمني لنزاعات الحدود العربية

دراسة حالة حدود السعودية - الإمارات

أ. د. محمود توفيق محمود

شوال ١٤٢٠ هـ
يناير ٢٠٠٠ م

٢٣٦

دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية
يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية

الاشتراكات

في الكويت

للمؤسسات ١٢ دينارا كويتيا (سنويا)

للأفراد ٦ دنانير كويتية (سنويا)

خارج الكويت

للمؤسسات ١٥ دينارا كويتيا (سنويا)

للأفراد ٧.٥ دينار كويتي (سنويا)

الجمعية الجغرافية الكويتية

ص.ب: ١٧٠٥١ الكويت الخالدية   الرمز البريدي 72451

رسائل جغرافية
٢٣٦

المدخل الزمني لنزاعات الحدود العربية

دراسة حالة حدود السعودية - الإمارات

أ.د. محمود توفيق محمود

شوال ١٤٢٠ هـ
يناير ٢٠٠٠ م



طبعت بـدعـم كريم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

المدخل الزمنى لنزاعات الحدود العربية

دراسة حالة حدود السعودية - الإمارات

أ.د. محمود توفيق محمود

الاطار الفكرى

تشكل الحدود الفاصلة بين النطاقات الأرضية للدول العربية ، جانبا مهما من قضايا النزاع بين هذ الدول . ولا تعود هذه الأهمية لكثرة النزاعات المرتبطة بالحدود، بقدر ما تعود إلى الطابع العنيف أو الحاد الذى تكتسبه هذه النزاعات .

وتميز نزاعات الحدود بهذا الطابع ، إنما يرجع لارتباطها الوثيق بسيادة الدول على أقاليمها territorial sovereignty . فالحدود هى الاطار الخارجى الذى يعين النطاق الإقليمى الذى تسوده سلطة الدولة (١) . ومن هنا ، فإن حماية هذه لحدود ، تأتى عادة على رأس المهام التى تطلع بها الدول (٢) ، أيا كانت طبيعة نظمها أو معتقداتها أو إمكاناتها النسبية من القوه . ومن هذا المنطلق كان حتماً أن تحتل قضايا الحدود مكاناً متميزا فى إطار العلاقات الدولية ، نظراً لما يتمتع به الإقليم من أهميه معنوية واقتصادية وعسكرية وسياسيه .

ويقوم هذا البحث على افتراض مؤداه ، أن ظهور الحدود كمصدر للنزاع بين الدول العربية بعضها وبعض ، يعود أساساً إلى تكوينها الزمنى ، السابق على تكوين الدول العربية نفسها ، ككيانات مستقلة ذات سياده .

فاغلب الحدود التى تفصل بين الدول العربيه حالياً ، قامت القوى الأوروبية بتعيينها ، سواء تحت نظام الإستعمار أو الحماية أو الإنتداب . وقد تم هذا التعيين ، قبل أن يكون للشعوب العربية سلطة فعلية فى إدارة شئون أقاليمها . ومن ثم ، يمكن القول بأن هذه الشعوب لم تشارك بشكل فعال فى عملية صنع القرارات المتعقلة باختيار حدود أقاليمها ، التى جاءت فى أغلب الأحوال غير معبرة عن مصالحها المكانيه ، فى إطار التوزيع الواقعى لامكانات القوة بينها .

وبعد انسحاب القوى الأوروبية من المنطقة العربية واختلال التوازن الدولى الذى كان مرتبطاً بوجودها ، بدأ يظهر الخلاف بين الدول التى ورثت هذه القوى ، حول مدى انسجام هذه الحدود الواقعية **de facto boundaries** أوحدود الأمر الواقع **status quo** مع المطالب المكانية لكل منها ، وذلك فى اطار التوزيع النسبى للقوه. وبذا صارت هناك أطراف مستفيدة من هذه الحدود الواقعية وتدافع عن بقائها ، وأخرى متضررة منها وتسعى إلى تغييرها .

وفى ضوء ما تقدم ، يتضح أن هدف البحث هو محاولة تفسير ظاهرة النزاع حول الحدود البرية بين الدول العربية بعضها وبعض من مفهوم أو مدخل زمنى . وبعبارة أخرى ، فإن البحث يحاول الاقتراب من هذه الظاهرة وتفسيرها من زاوية واحدة فقط ، هى الزاوية الزمنيه . ولذلك ، فهو مجرد تفسير جزئى لظاهرة مركبة من عناصر طبيعية وبشريه ، يمكن الاقتراب منها أو النظر إليها من مداخل وزوايا متعدده . وكما هي عادة الاقترابات أو المداخل ، فإن البحث قد يغلب عليه التحيز فى التفسير ، حتى أنه قد يجعل من العامل الزمنى ، أهم متغير فى تفسير نزاعات

الحدود بين الدول العربية . وهنا ، يجب التأكيد على أن المقصود بالنزاع يتجاوز مفهوم استخدام العنف فى مواجهة قضايا الحدود إلى أى تفاعل بين طرفين ، ينشأ عنه موقف متعارض بينهما .

وما دام عنصر الزمن يشكل بعداً أساسياً فى هذه الدراسه ، فمن الطبيعى أن يفرض المنهج التاريخى نفسه ، كطريقة رئيسه لتحديد الظروف التى أحاطت بنشأة الحدود ، حتى يتسنى معرفة طبيعتها الجغرافية التاريخية ، وفهم أسباب النزاع الذى يدور حولها . كما أن من المناسب الاستعانة بالمنهج المرفولوجى للتعرف على شكل الحدود form من حيث نمطها pattern وتكوينها structure [٣] ، بوصفها جوهر النزاع .

ونظراً لأن حجم البحث لا يتسع لتناول كل بؤر النزاع من المفهوم الزمنى ، لذا كان من الضرورى استخدام منهج دراسة الحالة Case study method ، كطريقة مناسبة للتعمق فى دراسة الظاهرة موضع البحث . والجدير بالذكر ، أن البحث يلتزم بمعيار عضوية الجامعة العربية كأساس لتحديد المنطقة العربيه ، رغم تحفظ الباحث الشديد على هذا المعيار . وحيث أن البحث يركز علي الحدود البريه ، لذا فهو لن يتطرق لحدود الدول الجزرية العربيه ، وهما البحرين وجزر االقمر .

وفى ضوء الهدف والمنهج ، يطرح الباحث موضوعين أساسيين كمجال للدراسة . أولهما عباره عن مدخل عام ، يتناول الظاهرة موضع الدراسة ككل أو كوحدة واحده ، مكتفياً فى ذلك بالوصف الظاهرى لها ، وذلك دون تعمق أو استفاضه . أما الآخر ، فهو مدخل خاص ، يعنى بدراسة إحدى بؤر النزاع دراسة عميقة مدققه ، بغية الوصول إلى فهم أعمق لهذه الظاهره .

XXXX

(المبحث الأول)

المدخل الزمني من منظور عام :

الحدود البرية العربية المشتركة

يشمل مجال هذا البحث دراسة موضوعين أساسيين ، هما البعد الزمنى للحدود العربية كمتغير أساسى لتفسير النزاعات القائمة حول هذه الحدود ، ثم البعد المكانى لهذه الحدود ، بوصفه متغيراً ثانوياً للتفسير .

أولاً : البعد الزمنى :

يمكن التمييز بصفة عامة بين نوعين من المتغيرات أو القوى المؤثرة فى نشأة الحدود السياسيه وتبلورها فى المنطقة العربيه ، سواء بالسلب أو بالإيجاب .

١ - قوى الطرد :

ونعنى بها المتغيرات التى أ عاقت نشأة الحدود وتبلورها فى هذ المنطقه ، والتى تتمثل على وجه التحديد فى موضوعين أساسيين ، هما : دار الإسلام وحياة البداوه .

١-١ دار الإسلام : منذ العصور الوسطى والمنطقة العربية تشكل جزءاً من الدولة الإسلاميه ، أو ما أصطلح فقهاء المسلمين الأوائل على تسميته بدار الإسلام ، وذلك فى وقت لم يكن فيه مصطلح (الدولة) معروفاً بمدلوله الحديث . وهذه الدار كما عرفها هؤلاء الفقهاء ، هى ذلك الجزء من المعموره الذى تمتد إليه ولاية المسلمين ، وتربط بين شعوبه الأخوة الإسلاميه ، وتحكمه القواعد والأحكام الشرعية الإسلامية (٤) .

وداخل هذه الدار ، لم تعرف المنطقةالعربية أية حدود واضحة invisive و ثابته stable حتى مطلع القرن العشرين ، وقد يستثنى من ذلك نسبياً ، تلك الحدود

التاريخيه التى كانت تميز إلى حد ما كل من مصر ومراكش ومنطقة جبل لبنان [٥] . ففى داخل هذه المنطقة ، لم تكن هناك سوى الفراغات البينية الصحراوية تشكل فواصل بين مناطق المعمور من الولايات أو الإيالات أو المشيخات أو الإمارات المختلفة . ولم تكن مدلول هذه الفواصل أو التخوم frontiers يتجاوز بأية حال مدلول الحدود الإدارية فى وقتنا الحاضر ، إذ أن مفهوم السيادة الإقليمية بمعناه الأوروبى لم يكن معروفاً داخل دار الإسلام ، ومن ثم لم يعر حكام هذه الوحدات الإقليمية المنظمة مسألة الحدود أية أهمية .

فالأصل فى دار الإسلام والذى أجمع عليه فقهاء المسلمين الأوائل ، عدم جواز الفصل بين الشعوب التى تضمها هذ الدار ، التى يقوم تكوينها على الوحدة الدينيه . ومن ثم ، فإن كل الشعوب التى تشملها هذه الوحدة تشكل أمة واحده ، حتى وإن اختلفوا فى اللغة أو السلاله أو سائر الخصائص القومية الأخرى [٦] .

ونخلص من ذلك ، إلى أن فكرة وجود حدود ثابته بالمفهوم السياسى داخل دار الإسلام أو الدولة الإسلامية لم تكن مطروحة على الإطلاق ، إذ أن ولاية الإسلام واحده ، وهى تمتد لتشمل كل الأقاليم التى يدين أهلها - أو أكثرهم - بالإسلام ، ومن هذا المنظور ، فإن الإسلام كان يعد ديناً وجنسية معاً .

١ - ٢ - حياة البداوه : كان لوقوع معظم المنطقة العربية ضمن الإقليم الصحراوى الحار ، أكبر الأثر فى أن تصبح حرفة الرعى البدوى هى الحرفة السائدة فى هذه المنطقة حتى وقت قريب .

وحيث أن هذه الحرفة تخضع لظروف المناخ ، لذا فهى تتطلب الانتقال والترحل الموسمى transhumance [٧] ، سعياً وراء الكلأ أو المرعى . وتأخذ هذه الحركة عادة اتجاهات ثابتة منتظمه ، من المناطق الجدباء فى موسم الجفاف إلى المراعى فى موسم المطر ، والتى تتركز بصفة خاصة فى الأجزاء الشماليه من المنطقة العربيه ،

حيث تنمو حشائش الاستبس . ويتباين غنى هذه المراعى تبعاً لكمية الأمطار الساقطة، التى تتذبذب بشكل حاد من عام إلى آخر .

ولا يعتبر الرعى البدوى هو العامل الوحيد وراء ظاهرة التنقل والترحل التى تميز حياة البداوة ، إذ أن المسابلة - أى تسوق البدو من المدن التجارية [٨] - قد ساهمت هى الأخرى فى صنع هذه الظاهرة . ففى أوقات محددة من السنه ، كان ينتقل البدو إلى الأسواق الواقعة على أطراف الصحراء ، لبيع سلعهم البدوية التقليدية ، كالخيول والمواشى والجلود ، وذلك فى مقابل حصولهم على بعض السلع المعيشية الضروريه، كالحبوب والمنسوجات والأوانى .

وعلى ذلك ، يمكن القول بأن حياة البداوة التى تقوم على الترحل والتنقل الموسمى المنتظم وراء المرعى والمسابله ، تتعارض مع فكرة وجود الحدود الثابته ، التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإقامة الطويلة فى مكان ثابت لا يتغير . ومع هذا، فإن ذلك لا يعنى أن فكرة الحدود لم تكن معروفة تماماً بين الرعاه . فالقبائل المتجاورة كانت تعرف حدوداً للمناطق الخاصة بكل منها [٩] ، والتى يجدون فيها حقاً خالصاً للرعى . وكان تعدى قبيلة على المنطقة الخاصة بأخرى ، يشكل خرقاً وتجاوزاً يستدعى الخلاف والخصام ، وقد يؤدى إلى نشوب القتال . وبالطبع ، فإن هذه الحدود القبلية لم تكن بالحدود الدقيقة أوالثابتة . وإنما كانت عبارة عن مناطق فصل شاسعة .

وكما أن النظام الإقتصادى للبداوة يعتمد أساساً على الرعى البدوى ، فإن نظامها الإجتماعى يرتكز غالباً عل البناء القبلى ، بفصائله ومستوياته التنظيمية المختلفة ، كالعشيرة والبطن والفخد والحموله وغيرها . [١٠] .

وارتباط حياة البداوة بالنظام القبلى ، يأتى كعوض عن عدم ارتباطها بمجال أرضى ثابت ، إذ أن القبيلة وحدة اجتماعية لايصدق عليها وصف الوحدة

الإقليمية . ومن ثم ، تعرف القبائل عادة بأسماء شيوخها وأمرائها وليس بأسماء مواقعها وأماكنها . وفى إطار هذا النظام أيضاً ، ينصرف انتماء الفرد وولائه إلى القبيلة وفصائلها ، بوصفها سلطة متكاملة الأبعاد والصلاحيات .

ومن هنا ، نستطيع القول بأن القبيلة تمثل نظاماً مناهضاً لنظام الدوله ، إذ أنها لا تعترف بسلطة غير سلطتها ولا بسيادة غير سيادتها (١١) .

وتأسيساً على ما تقدم ، فإن حياة البداوة بنظامها الإقتصادى والإجتماعى ، لعبت دوراً مهماً فى عرقلة ظهور الدولة القومية الحديثة (١٢) داخل المنطقة العربية ، التى يرتبط مدلولها ارتباطاً حتمياً بملكية الإقليم والسيادة عليه ، وهو ما لا يتأتى إلا فى إطار فواصل دقيقة وثابتة .

ثانياً : قوى الجذب :

ونعنى بها المتغيرات التى ساعدت على نشأة الحدود السياسية فى المنطقة العربية نشأة مثيرة للنزاع . ويمكن حصر هذه المتغيرات على وجه التحديد فى كل من القوى الأوروبية والبترول .

١ - **القوى الأوروبية** : يمكن القول بأن ظهور الحدود بشكل واضح وثابت فى المنطقة العربية قد ارتبط بتغلغل القوى الأوروبية فيها . فقد جاءت هذه القوى إلى المنطقة وهى تحمل معها فكرة السيادة الإقليمية territorial sovereignty ، التى تبلورت فى أوروبا فى منتصف القرن السابع عشر ، وبالتحديد فى أعقاب توقيع معاهدة السلام فى ڤستفاليا Peace of Westaphalia ، والتى وضعت نهاية لحرب الثلاثين عاماً الأوروبية (١٣) . وكان من نتائج هذه المعاهده ، أن قامت النظم الملكية المركزية القوية على أنقاض الوحدات السياسية القزمية ، التى كانت تمزق قارة أوروبا شر ممزق ، كالدوقيات والبارونيات ودول المدن . وقد اهتمت هذه

النظم الملكية المركزية بتعيين حدود أقاليمها ، على نحو يبين بدقة مجال الملكية والسيادة .

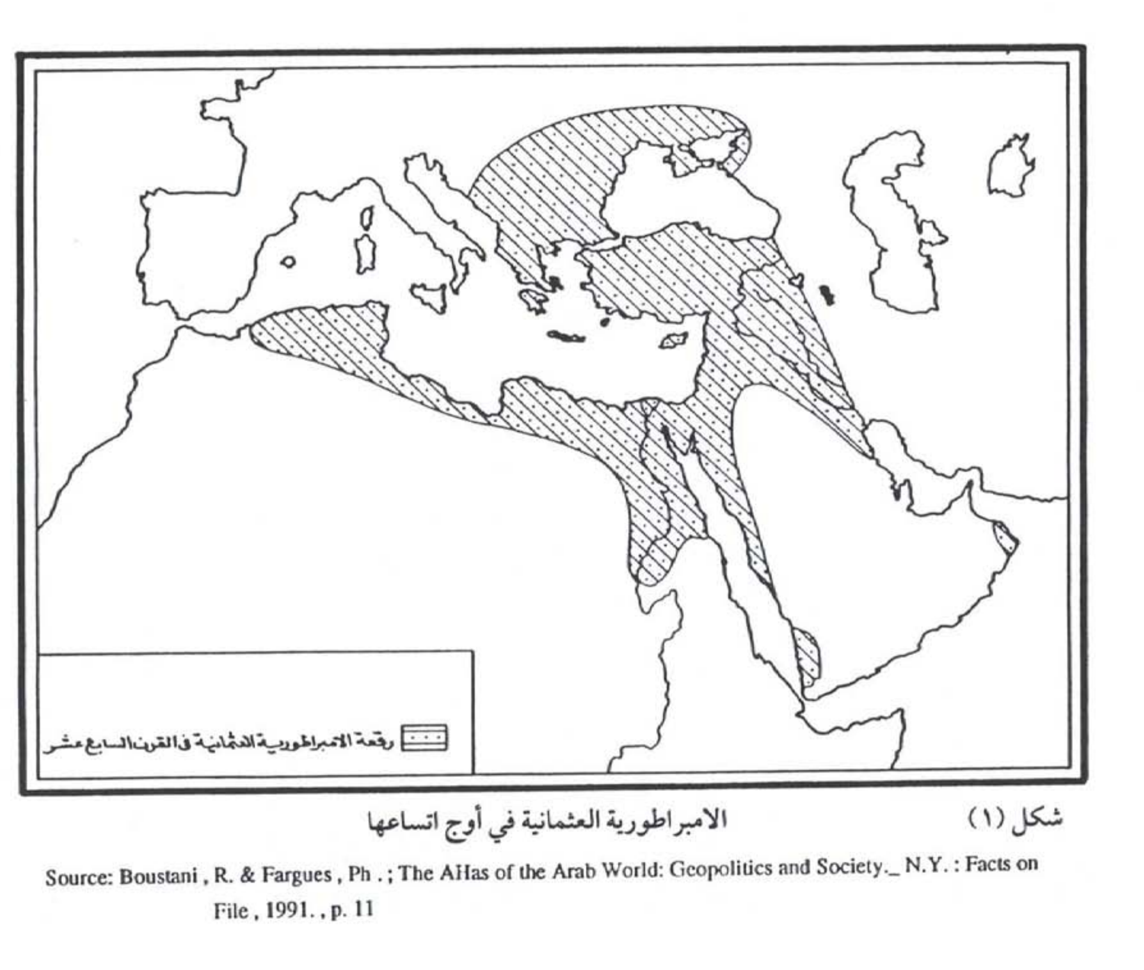
ويمكن القول أن الزحف الإستعماري الأوروبي على المنطقة العربية - العثمانية ، قد ارتبط بمتغيرين أساسيين .

أما أولهما ، فهو يتعلق بالثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا في النصف الأول من القرن الثامن عشر والتي تبلورت نتائجها السياسية والإقتصادية والإجتماعيه والديمقراطية [١٤] بشكل واضح خلال القرن التاسع عشر .

ولعل الإستعمار كان من أبرز ما تمخضت عنه نتائج هذه الثورة ، خاصة في شكله الإستغلالي أو الإستراتيجي ، والذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالعروض المدارية ودون المدارية ، لا سيما في إفريقيا والشرق الأقصى والمنطقة العربيه .

وأما ثانيهما ، فهو يرتبط بضعف الدولة العثمانية أو دولة الخلافه ، التي كان لها السيادة على المنطقة العربيه ، من أوائل القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين (شكل ١) .

وقد بدأ ضعف الدولة العثمانية يبدو ظاهرا منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وهو الأمر الذي انعكس على البلاد العربية التابعة لها . ورغم تعدد مظاهر هذا الضعف ، إلا أن أهمها على الإطلاق ما كان يتمثل في استعلاء النفوذ الاقتصادي والسياسي الأوروبي في المنطقة العربيه ، والذي ارتبط بتلك المعاهدات غير المتكافئة التي وقعتها الدول الأوروبية مع الدولة العثمانيه ، التي كانت تعرف من فرط ضعفها برجل أوروبا المريض sick man of Europe [١٥] . فقد أدت هذه المعاهدات إلى تمتع الدول الأوروبية بامتيازات احتكارية ، شملت مراكز المال والتجارة والصناعه ، فضلاً عن الطرق التجارية[١٦] .



شكل (١) الامبراطورية العثمانية في أوج اتساعها

Source: Boustani , R. & Fargues , Ph .; The AHas of the Arab World: Geopolitics and Society._ N.Y. : Facts on File , 1991. , p. 11

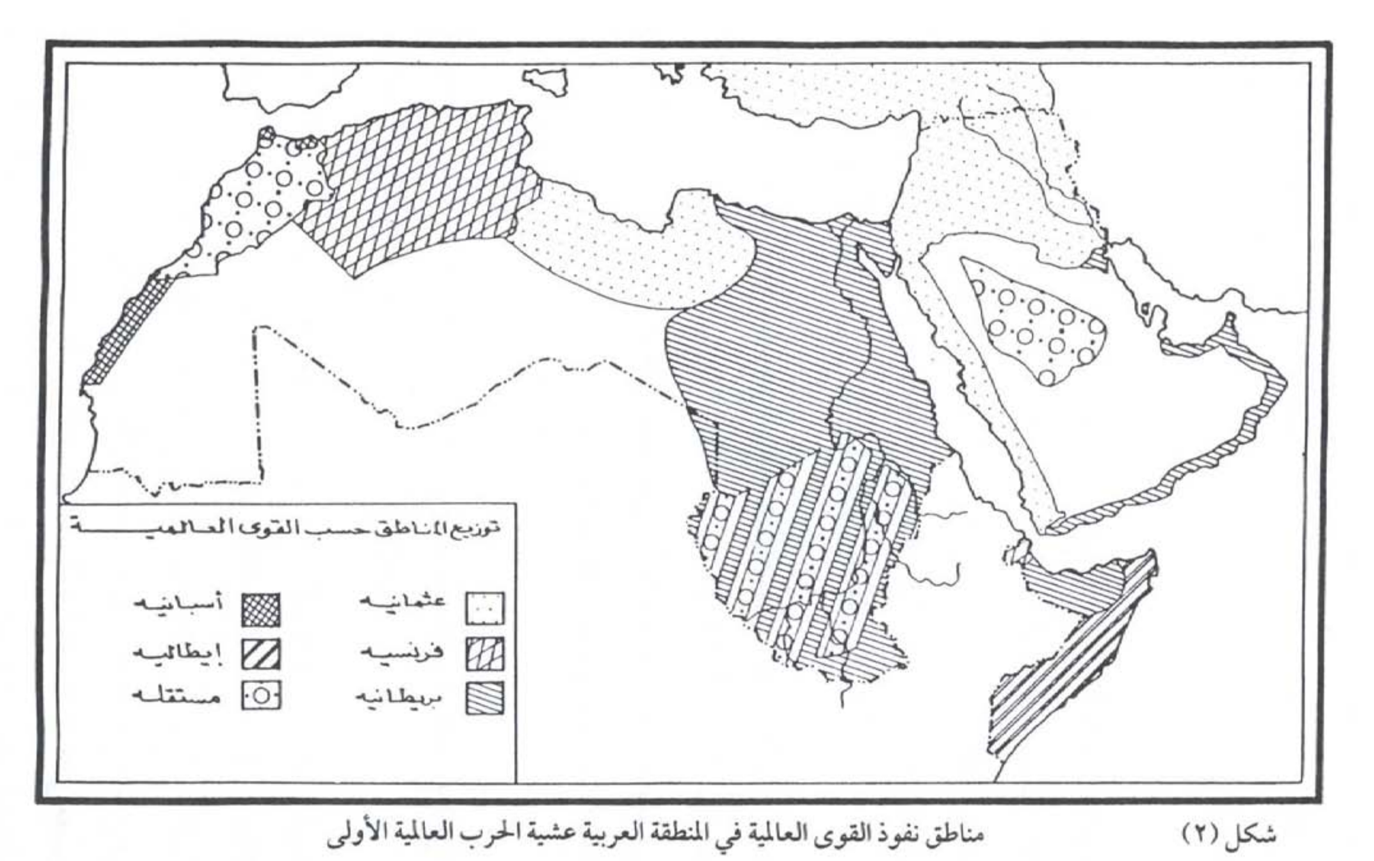
ولتدعيم هذه المصالح الاقتصادية وتأمينها ، لجأت القوى الأوروبية إلى بسط سيادتها الفعلية على المنطقة العربيه ، سواء تحت مظلة نظام الحماية أو الانتداب أو الإستعمار . وأيا كان شكل النظام الذى اتخذه الوجود الأوروبى ، فإن الهدف النهائى لم يكن ليخرج عن الإستغلال الاستراتيجى على ما سواه ، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى الموقع المتوسط الحاكم الذى تتمتع به المنطقه العربية فى طريق أوروبا إلى الشرق الأقصى ، خاصة بعد شق قناة السويس فى أواسط القرن التاسع عشر .

ويبلغ التغلغل الأوروبى فى المنطقة العربية أوجه ، بهزيمة الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى (شكل ٢) وتناز لها عن ممتلكاتها ، بموجب المادة (١٣٢) من معاهدة سيڤر Severs عام ١٩٢٠ ، والمادة (١٦) من معاهدة لوزان Lausanne عام ١٩٢٣ . وقد أختتمت هذ التنازلات عام ١٩٢٤ [١٧] ، بإعلان انتهاء الخلافة العثمانية – الإسلامية كنظام سياسى فى المنطقة العربية [١٨] .

وعلى الجانب الآخر ، قامت الدول الأوروبية المنتصرة بتقسيم المنطقة العربية فيما بينها إلى مناطق نفوذ ، بموجب اتفاق سايكس - بيكو Sykes-Picot (١٩١٦) ووعد بلفور (١٩١٧) ونظام الانتداب (١٩٢٠) . وقد شمل هذ التقسيم مناطق عربية لم تمتد سيطرة الدولة العثمانية إليها حتى فى أوج قوتها ، كالمغرب الأقصى (مراكش) وموريتانيا والقرن الإفريقى . ولم يفلت من هذا التقسيم سوى أجزاء محدوده ، نذكر منها على وجه التحديد نجد واليمن .

وطبقاً لنظام الخضوع للقوى الأوروبية والارتباط بها ، يمكن التمييز بين الوحدات السياسية فى المنطقة العربية على النحو التالى :

- **نظام الاستعمار** : شمل الوحدات التى كانت تعد جزءاً لا يتجزأ من أقاليم الدول الأوروبية التى تخضع لها ، وبالتالى فهى لم تكن تحتفظ بكيانها الخاص كشخصية مستقلة ذات سياده .



شكل (٢) مناطق نفوذ القوى العالمية في المنطقة العربية عشية الحرب العالمية الأولى

Source : Boustani , R. & Fargues, Ph. ;,op. cit . , p. 15

وقد خضع لنظام الاستعمار فى المنطقة العربية كل من : سبته ومليله (١٦٦٨) ، الجزائر (١٨٣٠) ، عدن (١٨٣٩) والصومال البريطانى (١٨٨٦) ، إقليم العفر والعيسى (١٨٩٦) ، الصومال الإيطالى (١٨٩٧) ، ليبيا (١٩١٢) وموريتانيا (١٩٢٠) [١٩] .

- **نظام الحمايه :** شمل الوحدات التى وضعت نفسها (الحماية الاختيارية) أو التى تم وضعها (الحماية القهرية) تحت حماية دولة أوروبية . وبغض النظر عن تباين شروط الحماية وظروفها من حالة إلى أخرى ، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن الحماية كانت تعنى حرمان الدولة المحمية من ممارسة سيادته فى الخارج مع احتفاظها بحرية التصرف فى كل شئونها الداخلية أو بعضها . [٢٠]

وقد خضع لنظام الحماية من الوحدات الإقليمية العربية كل من : تونس (١٨٨١) ، الصحراء الغربية (١٨٨٥) ، مراكش (١٩١٢) . أما السلطنات والمشيخات والتجمعات القبلية الواقعة على طول الساحل الجنوبى والشرقى لشبه الجزيرة العربيه ، فقد وضعت نفسها تحت حماية بريطانيا ، بموجب المعاهدات المبرمة خلال الفترة ١٨٢٠ - ١٩١٥ [٢١] .

وقد شملت هذه المعاهدات مناطق حضرموت ، مسقط وعمان ، وساحل عمان المهادن أو المتصالح ، فضلاً عن قطر والبحرين والكويت .

أما بالنسبة لمصر ، فقد وضعتها بريطانيا تحت الحماية عام ١٩١٤ ، ثم عادت واعلنت فى عام ١٩٢٢ عن انتهاء هذ الحماية والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سياده . غير أن هذا الاستقلال فى الواقع كان صورياً بحتاً [٢٢] ، لا يختلف كثيراً عن نظام الإنتداب . إذ احتفظت بريطانيا لنفسها بحرية التصرف فى مسائل هى من صميم أعمال السيادة المصرية . وبالضرورة ، فإن ما كان يجرى على مصر كان يجرى أيضاً على السودان ، بحكم تبعيته للإدارة المصرية - العثمانيه منذ عام

١٨٢٠ . ولكن ابتداء من عام ١٨٩٩ ، أصبح للسودان وضعاً متميزاً ، بعد أن خضع لإدارة بريطانية- مصرية مستقلة .

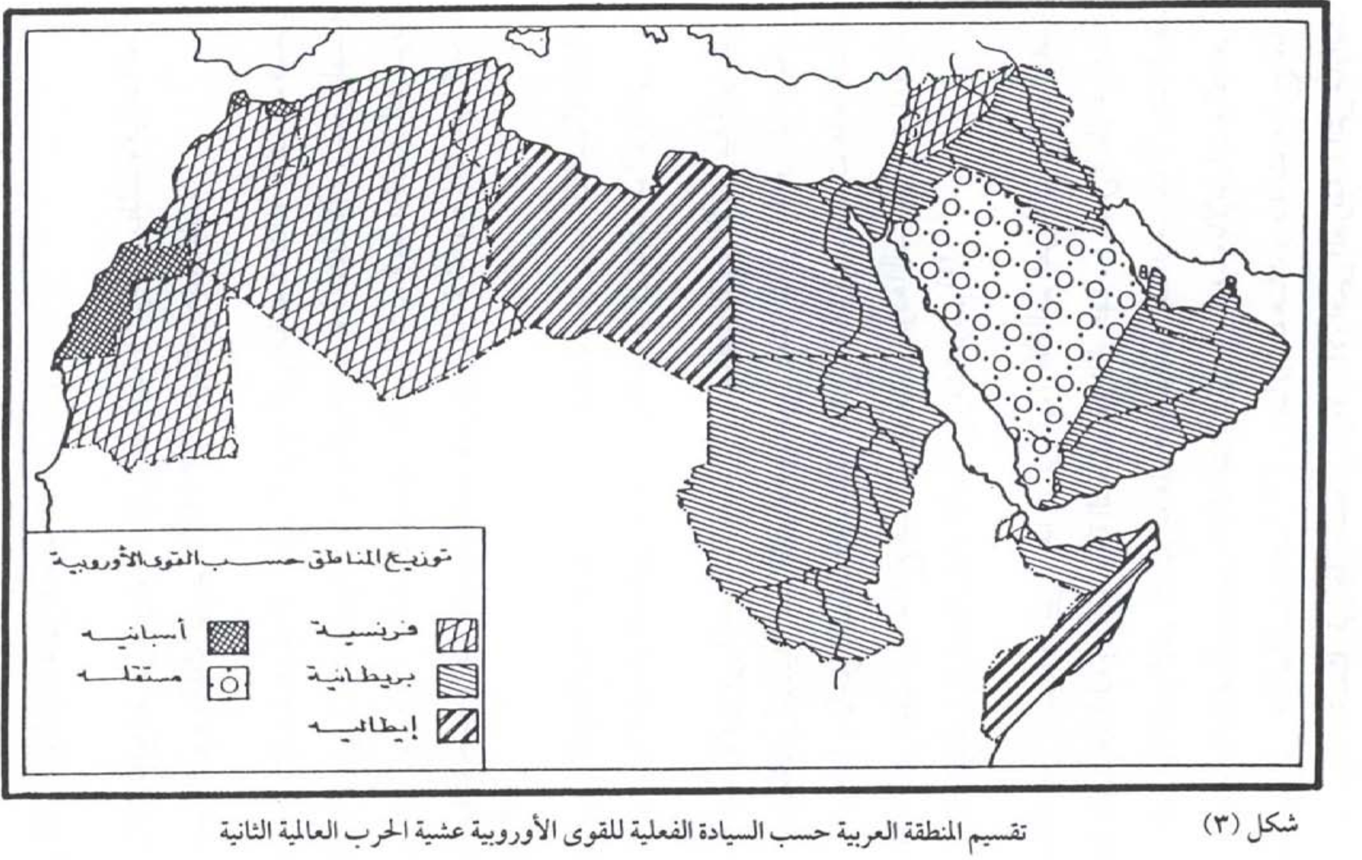
نظام الانتداب : شمل الوحدات التى خضعت لاشراف بريطانيا وفرنسا تحت رقابة عصبة الأمم ، وذلك بموجب المادة (٢٣) من ميثاق هذه المنظمة .

وقد تم تصنيف شعوب الوحدات العربيه التى خضعت لنظام الانتداب ضمن الفئة (A) ، التى كانت تضم الشعوب المتحضرة civilized ، غير المهيئة للاستقلال . ومن هنا ، فقد كانت مهمة الدول المنتدبة معاونة هذه الشعوب بالنصح والتوجيه ، حتى تصبح قادرة على تولى كافة شئونها بنفسها كدول مستقلة [٢٣] .

وبتطبيق نظام الانتداب عام ١٩٢٠ ، وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى ، بينما خضعت فلسطين وشرقى الأردن والعراق للانتداب البريطانى .

وبالمفهوم الأوروبى للسيادة الإقليمية ، تصرفت القوى الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا) تصرفات تحكمية فيما يتعلق بتعيين الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذها ، داخل المنطقة العربية (شكل ٣) . وقد رسمت هذه الحدود التحكمية لتعبر فقط عن مصالح هذ القوى ومدى نفوذها السياسى ، دون مراعاة للظروف المحلية أو لرغبات السكان الأصليين ومشاعرهم [٢٤].

وخلال فترة ما بين الحربين ، بدأ يتوالى ظهور الأقاليم العربية كوحدات سياسيه مستقلة داخل هذ الحدود الأوروبية التحكمية وخارجها . وبغض النظر عن مدى السيادة الفعلية الذى كانت تتمتع به هذه الوحدات، نجد أن موجة الاستقلال قد بدأت بالسعودية والعراق ومصر خلال الثلاثينيات ، وانتهت بالإمارات والصحراء الغربية وجيبوتى خلال السبعينات [٢٥] . وما زالت هناك وحدات خارج نطاق السياده العربيه ، تتمثل فى جل فلسطين وبعض الأراضى المغربيه ، التى مازالت



شكل (٣) تقسيم المنطقة العربية حسب السيادة الفعلية للقوى الأوروبية عشية الحرب العالمية الثانية

Source : Boustani , R. & Fargues, Ph. ; op. cit . , p. 15

تخضع للسيطرة الأسبانية ، وهى : سبته ومليله والجزر الجعفرية وصخرة الحسيمه وفاليس [٢٥] .

٢ - البترول : يمكن القول بأن اكتشاف البترول وانتاجه فى المنطقة العربية بصفة عامه وشرقى شبه الجزيرة العربية بصفه خاصه ، قد لعب دوراً مكملاً لدور القوى الأوروبية ، سواء فى نشأة الحدود السياسية أو فى كونها مصدراً للنزاع بين الدول العربيه .

فالتكوين الصخرى لمسرح الحدود العربية تكوين رسوبى بصفة عامه وبحرى بصفة خاصه . وترتبط بهذا التكوين خامات معدنية ذات قيمة اقتصاديه ، من أبرزها البترول والفحم والفوسفات . ومن هذه الخامات ، يحتل البترول مرتبة اقتصادية رفيعه ، بوصفه أهم أنواع الوقود انتاجاً للطاقة فى عالمنا المعاصر . وعلى سبيل المثال ، لقد ساهم البترول فى عام ١٩٩١ بنسبه قدرها ٣٧,٤٪ من إجمالى الطاقة المنتجة ، ٣٩,٣٪ من إجمالى الطاقة المستهلكة [٢٧] .

ويتركز معظم بترول المنطقة العربية داخل خزانات صخريه تنتمى إلى الزمن الثانى، الذى ازداد خلاله بحر تثيز Tethys القديم اتساعاً وعمقاً فوق الأرض العربيه . ولذا تغطى الرواسب البحريه - التى يرتبط بها البترول - نطاقاً كبيراً ، يمتد من المحيط غرباً إلى الخليج شرقاً . وداخل هذا النطاق ، يتركز معظم البترول العربى فى مكامن ، تعود نشأتها إلى الزمن الثالث ، الذى تعرضت فيه قشرة الأرض العربية لحركات أرضيه عنيفه ، أدت إلى ظهور تراكيب جيولوجيه ، تصلح كمصايد لتجميع البترول .

وعلى الرغم من أن مكامن البترول العربى تنتشر فى معظم أجزاء هذا النطاق الرسوبى البحرى ، إلا أن من الملاحظ ، أن دور البترول فى نشأة الحدود الساسية وإثارة النزاعات حولها ، لا يبدو واضحاً إلا فى شرقى شبه الجزيرة العربيه ، وعلى

وجه الخصوص فى منطقة حوض الخليج [٢٨] . ولا نجد تفسيراً مقبولاً لهذه الظاهرة، سوى أن ظهور البترول فى هذ المنطقة جاء سابقاً على شيوع ظاهرة الحدود الثابتة وفكرة السيادة الإقليمية .

فقبل ظهور البترول فى الثلاثينيات والتوسع فى اكتشافاته ، لم تكن فكرة تعيين حدود ثابته لمناطق السيادة شائعة فى هذه المنطقه ، وذلك على الرغم من وجود كيانات سياسية فى ذلك الوقت ، كانت تتمتع ببعض مظاهر الدولة الحديثة [٢٩] .

وربما يعود تأخر شيوع الحدود الثابتة فى شرقى شبه الجزيرة إلى أن فكرة ملكية الأرض لم تعرف بشكل واضح ودقيق إلا بعد اكتشاف البترول والتوسع فى انتاجه . فقبل المرحلة البترولية ، كان العرف السائد فى هذ المنطقه المدارية الجافة ، يقوم على اعتبار الأرض حق مشاع no-man's-land . ففى ظل حياة البداوة والترحل nomadism السائدة ، لا ملكيه ولا حدود إلا فى أضيق نطاق .

وفى الوقت نفسه ، إذا كانت فكرة الدولة فى المنطقة لم ترتبط خلال هذه المرحلة بملكية الأرض المحددة أو ما يعرف بالسيادة الإقليميه ، فإن ارتباطها كان وثيقاً بالبناء القبلى ، الذى يرتكز عليه النظام الإجتماعى لحياة البداوه . فقد كان الولاء القبلى يشكل معياراً أساسياً لتقرير سيادة الدول [٣٠] ، مع التأكيد على أن الولاء الذى كانت تدين به القبائل - المتحركة - للحاكم ، كان ولاء متقلباً بشكل واضح .

ومع توالى الاكتشافات البتروولية غداة الحرب الثانية ، أخذت فكرة الحدود الثانية تتبلور بشكل واضح وسريع فى المنطقة . فقد جعل البترول للأرض الصحراوية الجرداء قيمة اقتصادية رفيعه ، تستحق الصراع والتنافس من أجلها . فكسب بضع كيلو مترات أو خسارتها ، أصبح له مدلول يتعلق بالثروة والسلطه . ولعل هذا قد يفسر لنا ، لماذا توافقت رغبة شركات البترول الأجنبية مع رغبة الحكومات الوطنية فى تثبيت الحدود ؟ ولماذا اتخذت لهفة الشركات حول تحديد

مناطق الامتيازات مساراً موازياً لصراع الحكومات الوطنية على تعيين مناطق السيادة وتعليمها ؟ .

وعلى ذلك ، فبعد تحول المنطقة من اقتصاد الرعى إلى اقتصاد البترول ، ومن حياة البداوة والتنقل إلى حياة التحضر والاستقرار ، صارت الحاجة ملحة إلى تحديد الملكيات أو مناطق السيادة تحديداً دقيقاً واضحاً ، وذلك باستبدال الحدود القانونيه - السياسيه boundaries الدقيقة بالتخوم frontiers القبلية الفضفاضه .

ومنذ بداية الستينيات تقريباً ، والمنطقة تعيش عملية التحول وسط نزاعات حدود، بعضها ظاهر والبعض الآخر مستتر ، منه ماتم تسويته ومنه من ينتظر . ولا تكاد تبرأ حالة صراع واحدة من البترول كمصدر وحيد أو مشترك لنزاع الحدود ، كما هو الحال بين العراق والكويت ، والإمارات وعمان ، أو بين السعودية من ناحيه وكل من الكويت وقطر والإمارات وعمان من ناحية أخرى [٣١] .

فالبترول فى مثل هذه المنطقة لا يمثل مصدراً للطاقة فحسب ، بل يشكل أيضاً مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومى ، نظراً لقلة تنوع الموارد الطبيعة فيها ، مع ندرة الكثير من هذ الموارد ، وعلى رأسها المياه العذبه . ومن أجل ذلك ، فإن سعى مثل هذه الدول الصحراوية لن يقتصر بطبيعة الحال على تأمين حاجتها الفعلية من هذه السلعة الاستراتيجية ، وإنما سيتجاوز ذلك إلى العمل على احتواء أكبر قدر ممكن من منابع البترول داخل حدودها ، بوصفة مصدراً للثروة والقوه .

وبعد هذ العرض العام للتكوين الزمنى للحدود العربيه ، نستطيع القول بأن كلاً من الحدود الحاليه والنظام الحديث للدولة فى المنطقة العربيه ، هما نتاج للحقبة الأوروبية فى هذه المنطقة .

وهذه الحدود التى قامت فى اطارها الدولة الإقليمية العربية arab territorial state حدود ممكن وصفها بأنها سابقة antecedent boundaires ، على أساس أن تكوينها الزمنى جاء سابقاً على تأسيس الدول العربيه ، كأقاليم مستقلة ذات سيادة. وعلى الرغم من أن هذه الحدود السابقة أو الرائدة pioneer قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المظهر السياسى للأرض العربيه ، تؤثر فيه بمثل ما تتأثر به ، إلا أن هذه الحدود لا تحظى بقدر كاف من القبول والاعتراف ، سواء لأنها تمثل وضعاً قانونياً status juris مفروضاً على الدول العربية من جانب أطراف وظروف لم يعد لها وجوداً على مسرح الحدود ، أو لأنها لم تراع كثيراً من الحقائق المكانية التى قد تمس مشاعر السكان الأصليين أو تتعارض مع احتياجاتهم ومصالحهم الماديه .

فى ضوء ذلك ، فقد يصح القول بصفة عامة ، بأن الاعتراف القائم بين الدول العربية بعضها وبعض ، يظل اعترافاً مبدئياً واقعياً de facto recognition ، حتى يعاد تنظيم هذه الحدود فى إطار الواقع الجيولولتيكى القائم بينها . ففى هذه الحالة ، يمكن أن يرقى هذا الاعتراف إلى مرتبة الاعتراف القانونى de jure recognition . ومن ناحية أخرى ، فإن تعارض هذ الحدود مع المتطلبات والمصالح المكانيه ، يجعل من أمر تحريكها بالقوة أو الاتفاق أمراً وارداً ، لا يستوجب الدهشة أو اللوم .

ومن خلال هذا المنظور القانونى - المكانى ، يمكن وصف الحدود العربية الحالية بأنها حدود حية living boundaries ، لم تصل بعد إلي حالة الثبات والاستقرار ، التي تميز عادة ما يعرف بالحدود الميته dead boundaries[٣٢] .

وليس أدل علي عدم ثبات هذه الحدود الموروثة واستقرارها ، سوي تعدد قضايا النزاع حولها بين الدول العربية بعضها وبعض (شكل ٤) ، حتي انه قد يصعب علي

شكل (٤) منطقة النزاع حول الحدود العربية المشتركة

المصدر : الخريطة من عمل الباحث اعتمادا على المعلومات الواردة في المصادر التالية :

- Boustani , R. & Fargues , Ph. ; op. cit . , pp. 24 - 26 .
- Blake , G. & Schofield , R. (eds.) ; Boundaries and State Territory in the Middle East & North Africa ._ MENAS Press Ltd., 1987, pp. 24 - 53

- المساحة العسكرية (الرياض)، خريطة المملكة العربية السعودية. -مقياس ١/ ١٠,٠٠٠,٠٠٠

المرء أن يعين حدودا في هذه المنطقة لاتثير نزاعا ظاهرا كان أم باطنا. فهناك نزاع حدودي بين المغرب والجزائر أوقعهما في حرب خلال الستينيات. كما أن بين المغرب وموريتانيا فضاء صحراويا متنازع عليه. وبين تونس والجزائر، كما بين مصر والسودان خلافا حدوديا ساكنا، يتفجر بين فترة وأخري. أما الصومال فلها مطالب في جيبوتي تتجاوز الحدود إلي منطقة السيادة بأسرها. ولم يخلو المشرق العربي أيضا من قضايا الحدود، كما هو الحال بين السعودية واليمن، وبين السعودية وقطر، وبين العراق والكويت. وهناك خلافا حدوديا مؤجلا بين سوريا ولبنان، لحين فض اشتباك السيادة بين البلدين، حيث مازالت سوريا ترفض تبادل البعثات الدبلوماسية مع لبنان، حتي لا يمثل ذلك اعترافا بانفصال لبنان عنها.

ثانيا: البعد الزمني - المكاني :

يشمل مجال هذا البعد، دراسة الحدود العربية الحالية - بوصفها حدودا سابقة- في اطار المظهر العام للأرض، وذلك للتعرف علي خصائصها المكانية التي تساعد علي اثارة نزاعات الحدود داخل المنطقة العربية. ويمكن حصر أهم هذه الخصائص فيما يلي:

١ - الخصائص المرفولوجية: تظهر الحدود السياسية العربية في مجملها علي هيئة خطوط مستقيمة، كما لو كانت قد رسمت بالمسطره. وعادة لا تعبر هذه الحدود الخطية linear إلا عن القوة النسبية relative power للدول التي تفضل بينها [٣٣]، ودون مراعاة لظروف المظهرين الطبيعي والحضاري للأرض التي تمر بها. فكل الذي كان يعني القوي الأوروبية التي قامت بتعيين هذه الحدود، هو تحديد مناطق نفوذها في اطار ما يسمح به التوازن القائم بينها. ومن أجل ذلك، جاء اختيارها لحدود الخط المستقيم straight - line boundaries، التي تتبع عادة خطوط الطول والعرض، واحيانا تتبع محيط دائرة مرسومة من نقطة معلومة، كبعض حدود الكويت التي عينتها الاتفاقية البريطانية - العثمانية عام ١٩١٣ . المهم

أن هذه الخطوط ترسم اعتباطيا علي الخرائط، دون اعتبار لمو ضعها علي الأرض. ولذا، فهي خطوط وهمية shadowy lines بكل معني الكلمة.

ولاشك أن قلة المعالم الطبوغرافية البارزة في المنطقة العربية والتي يمكن اتخاذها كمواقع مرجعية reference points للحدود، تعد أيضا من العوامل المهمة التي ساعدت علي سيادة نمط الحدود الهندسية geometrical boundaries في هذه المنطقة. وترجع قلة المعالم الطبوغرافية في المنطقة العربية إلي انتظام السطح وسيادة ظروف الجفاف.

فالسطح في المنطقة العربية يميل بصفة عامة إلي الانتظام والتجانس uniformity الفزيوغرافي، الذي نادرا ما تقطعه تضاريس بارزة. وتعود هذه الظاهرة إلي أن الهضاب تعد من أكثر الأشكال التضاريسية انتشارا، حيث تشغل مساحات واسعة، تمتد من الخليج شرقا إلي المحيط غرباً. وما هذه الهضاب في الأصل إلا هضبة واحدة، شطرها أخدود البحر الأحمر إلي هضبتين كبيرتين، هما هضبة شبه جزيرة العرب شرقا وهضبة شمالي إفريقيا غربا.

وقد أدي عامل انتظام السطح المقترن بالجفاف إلي سهولة تحرك الرياح فوق الهضاب، وزيادة طاقتها في نحت وتفتيت الصخور corrasion، وإزالة كثير مما كان يحتمل وجوده من أشكال تضاريسية بارزة فوق هذه الهضاب، التي باتت بالتقادم أقرب إلي السهول التحاتية منها إلي الهضاب العالية.

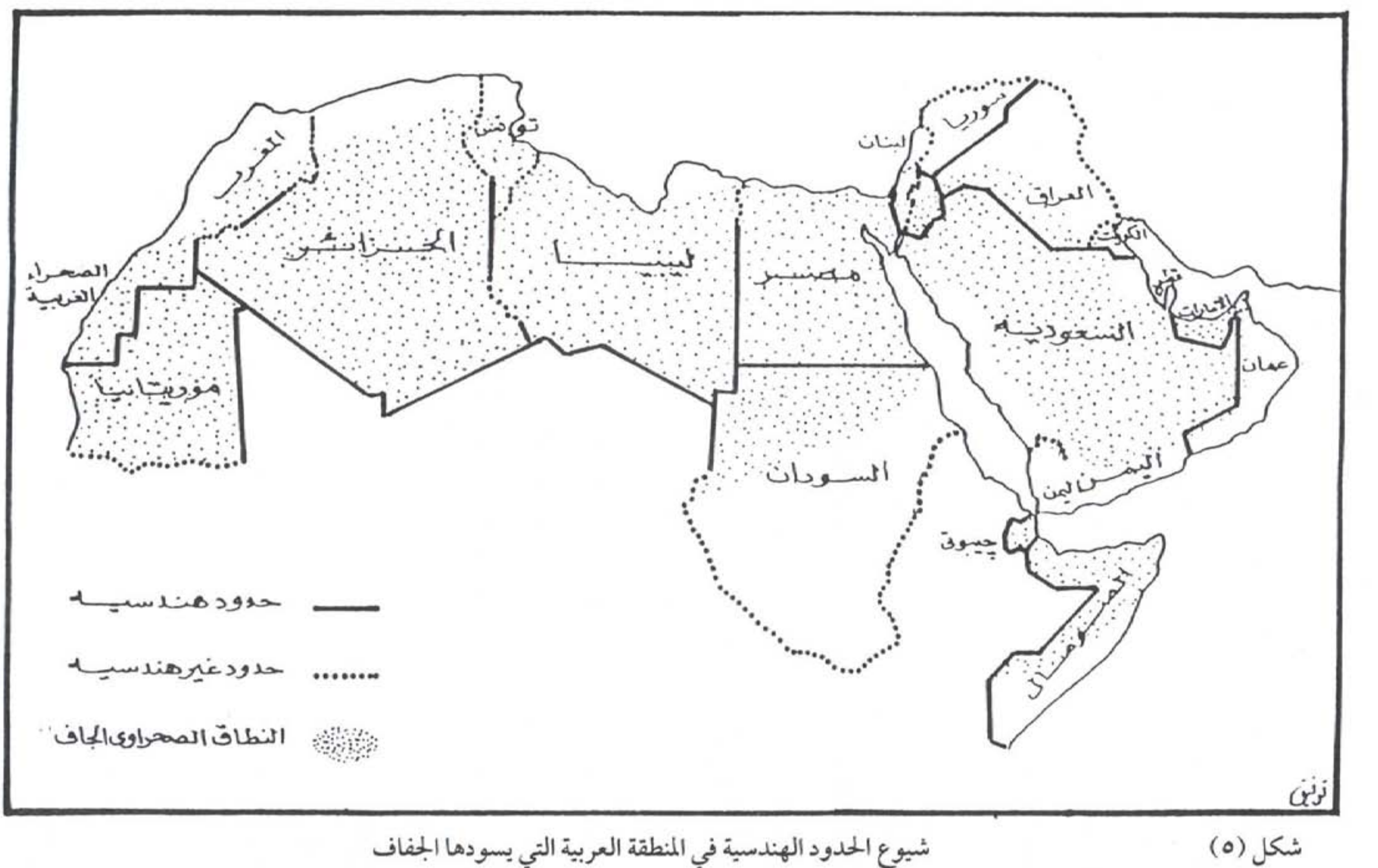
وباستثناء الأودية وبعض الأحواض والحافات المحيطة بها، فإن جل الظاهرات التضاريسية البارزة - كالسلاسل الجبلية والسهول والأغوار - تتركز علي هوامش الهضبتين العربيتين الكبيرتين وليس في داخلهما. ومن هنا، فهي لا تشكل حواجز وفواصل بين الدول العربية وبعضها البعض بقدر ما هي كذلك بين المنطقة العربية ودول الجوار غير العربية.

وعلي ذلك، يمكن القول بأن مسرح الحدود العربية يتألف في مجمله من سطح مستو، يكاد يخلو من المعالم البارزة conspicuous features، التي كان من الممكن أن تستند إليها الحدود الفاصلة بين الدول العربية، فتستمد منها الوضوح والثبات، وكفاءة في الفصل والاعاقة. ومع ذلك، فحين توفرت ظاهرات تضاريسية بارزة نسبيا في شمالي المشرق العربي، كالأنهار والجبال والأغوار، نجد أن الحدود السياسية في هذا الجزء لم تتقيد بها إلا قليلا، كاستناد الحدود السورية-اللبنانية في بعض قطاعاتها إلي قمم وأقدام جبال لبنان الشرقية وجبل الشيخ، وتمشى الحدود الأردنية - الفلسطينية مع خط الوسط في وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن. وتجاهل الظاهرات التضاريسية الواضحة في هذا الإقليم، أمر ليس بغريب علي حدود من صنع القوي الأوروبية وإرثها.

وكما أدى انتظام السطح إلي غياب الحدود الفزيوغرافية physiographic boundaries، فإن سيادة ظروف الجفاف في المنطقة العربية لعبت دورا مهما في قلة المعالم الحضارية، التي تصلح كمواقع مرجعية للحدود السياسية.

فامتداد المنطقة العربية بين دائرتي العرض ٢° جنوبا، ٣٠َ - ٣٧° شمالا، أدي إلي وقوع معظمها في نطاق الصحاري المدارية، التي تتميز بقلة الأمطار، خاصة في الأجزاء الداخلية التي تكاد تخلو من الأمطار، والتي تشمل الصحراء الكبري الإفريقية والصحراء العربية وامتدادها الشمالي في بادية الشام. وتشير التقديرات إلي أن ما يقرب من ٨٥٪ من مساحة المنطقة العربية يدخل في نطاق الأراضى الشديدة الجفاف [٣٤]

وقد أدت سيادة ظروف الجفاف في المنطقة العربية (شكل ٥)، إلي اتساع نطاق الأراضي العديمة القديمة، التي يكاد يخلو معظم أجزائها من المظاهر والمعالم الحضارية. وعادة لا تكون هناك حاجة إلي تعليم خط الحدود في مثل هذه الأراضي القفر ولو بصف من الأحجار [٣٥]. ويلاحظ أن معظم الحدود العربية قد تم تعيينه



شكل (٥) شيوع الحدود الهندسية في المنطقة العربية التي يسودها الجفاف

قبل ظهور البترول، الذي أضفي علي معظم أراضي الصحراء العربية قيمة، لم تكن تتمتع بها من قبل. وعدم تمييز الحدود علي الأرض، يجعلها أكثر عرضة للخلاف وإثارة للنزاع بين الأطراف المشتركة فيها. وفي الوقت نفسه، فإن غياب الحدود المميزة بوضوح علي الأرض العربيه، يحملنا علي الاعتقاد بأن الفواصل القائمة بين الدول العربية أقرب إلي المناطق الحدية الفضفاضة frontiers منها إلي الخطوط الحدية الدقيقة boundaries ، وهو الأمر الذي يساعد علي إثارة الخلافات والنزاعات بين الدول العربية حول الحدود.

وهكذا، يمكن القول بأن قلة المعالم الطبوغرافية البارزة والتي يمكن أن ترتكز إليها الحدود السياسية في المنطقة العربية، قد قللت من درجة وضوح incisive هذه الحدود وثباتها stable ، وهو الأمر الذي يمكن أن يجعلها مثارا للخلاف وموضعا للنزاع. فهي لاتشكل حواجز مرئية visible وفواصل ملموسه langible يمكن أن يترتب علي جوانبها أوضاع مادية ومعنوية لا يمكن تجاهلها.

وعلي ذلك ، فإن شيوع الحدود الهندسية في المنطقة العربية، أمر يناسب تماما ظروف هذه المنطقة التي تعاني من فراغ طبوغرافى نسبي، لايستلزم توجيه الحدود توجيها دقيقا. ومع شيوع الحدود الهندسية بكل ما تجسده من وهم وخيال، تصبح مسألة تعديل الحدود السياسية العربية أمر ا واردا، لا يستوجب الدهشة أو اللوم. فالحدود التي يستعصي تميزها علي الأرض، لن يكون هناك أسهل من تعديلها علي الخرائط . ولعل تركيز الخطاب القومي العربي علي عدم مصداقية الحدود العربية-العربية والدعوة إلي إزالتها، ربما يستمد بعض مبرراته من الطبيعة المصطنعة artificial التي تتسم بها هذه الحدود.

١- الخصائص الإثنية : يشكل مسرح الحدود العربية إقليما متجانسا من حيث التكوين الإثني ethnic composition، أو ما يعرف أحيانا باسم التكوين العرقي أو القومي. ويستخدم هذا المصطلح في العلوم الاجتماعية للإشارة إلي جماعة

بشـرية يشتـرك أفرادها في اللغة والدين والملامح الجسـمانية وأي سمـات أخري مميزه [٣٦].

ويمكن القول، بأن الغالبية العظمي من سكان المنطقة العربية، البالغ عددهم أكثر من مائتين وثلاثين مليون نسمة (١٩٩٢)، ينتمون إلي المجموعة المعروفة باسم سلالة البحر المتوسط. وتتفرع هذه المجموعة الرئيسة إلي مجموعتين ثانويتين هما : المجموعة السامية، وتتركز في القسم الآسيوي من المنطقة العربية، والمجموعة الحامية التي ينتمي إليها معظم سكان القسم الإفريقى. ويتحدث غالبية السكان باللغة العربية كلغة أصلية (٨٠٪)، ويدين أغلبهم بالإسلام دينا (٩٤,٤٪) وبالسنة مذهبا (٨٥٪) [٣٧].

وفي ظل هذا التجانس الذي يعتمد علي اللغة والدين والسلاله، كان من الطبيعي ألا يكون للحدود الإثنية ethnographic boundaries أي وجود من أى نوع داخل المنطقة العربية، باستثناء الحدود العربية - الاسرائيلية، التي يحتم الأمر الواقع النظر إليها علي أنها جزءا من الحدود الخارجية العربية مع دول الجوار الآسيوية.

وبعبارة أخري، فإن هذا التجانس يعني استبعاد المعيار الإثني ethnic criteria تماما من المعايير التي رسمت بمقتضاها الحدود السياسية في المنطقة العربية. ومن هنا، يمكن القول بأن هذه الحدود تفتقد واحدا من أكثر المعايير ملاءمة لتعيين الحدود الدولية [٣٨]، التي يأتي علي رأس وظائفها، القيام بالفصل بين الشعوب المتباينة في خصائصها الإثنية، خاصة اللغوية منها.

فاللغة ليست مجرد أداة للتواصل والتخاطب بين الأفراد، ولكنها أيضا وعاء للثقافة، ونمط للتفكير ومخزن للتراث [٣٩]. ولذلك يشار عادة إلي المعيار اللغوي علي أنه من أكثر المعايير الإثنية ملاءمة لرسم الحدود الدولية [٤٠]، التي تبدو من هذا

المنظور كحواجز تفصل بين شعوب متباينة في الثقافة أو الحضارة culture ، أى في طريقة الحياة (٤١) . ولما كانت اللغة تعد من أكثر المعايير التي يستند إليها التجانس الإثني بين الشعوب العربية ، لذا فإن الحدود التي تفصل بين هذه الشعوب حدودا ليس لها مدلول ثقافي (شكل ٦).

وعلي ذلك ، ففي ظل هذا التجانس الإثني أو العرقي الواضح بين شعوب المنطقة العربية ، وما يمكن أن ينطوي عليه من تشابه في النظم الاجتماعية والسياسية ، فإنه يمكن القول بأن الحدود التي تفصل بين الدول العربية بعضها وبعض لاتشكل حقيقة مادية أو معنوية راسخة ، تبعث علي التسليم أو الاحترام ، ولاشك أن مثل هذه الحدود الضاربة في الاصطناع والخيال ، تشكل محرضا جيدا علي النزاع ، وذلك لسهولة تحريكها ، سواء بالقوة أو الاتفاق .

xxxx

نسبة الأقليات في الدول العربية

أقل من ٥٪

٢٥ - ٥٠٪

٥ - ١٠٪

أكثر من ٥٠٪

١٠-٢٥٪

تجمعات الأقليات

زرنى

شكل (٦) التكوين الإثنى - اللغوي وعلاقته بالحدود العربية المشتركة

- Source: Boustani, R. & Fargues, Ph ; op. cit.., p. 34

(المبحث الثاني)

المدخل الزمني من منظور خاص :

حالة حدود السعودية - الإمارات

تمهـــــيد

تقوم دراسة هذه الحالة علي افتراض مؤداه أن ثمة نزاعا غير معلن بين المملكة العربية السعودية ودو لة الإمارات العربية المتحدة حول الحدود المشتركة بينهما . ويكمن هذا النزاع في أن حكومة الإمارات تري أن المملكة قد استغلت قوتها النسبية في فرض الحدود الحالية عليها بموجب اتفاق عام ١٩٧٤ ، بينما تري المملكة أن هذه الحدود التي لاتحظي بقبول الإمارات هي بمثابة تصحيح للحدود السابقة antece-dent boundaries علي تكوين دولة الإمارات ، التي فرضتها بريطانيا من جانب واحد عام ١٩٥٥ ، ولم تراع في تعيينها الحد الأدني لمطالب السعودية المكانية في شرقي شبه الجزيرة العربية .

وبعبارة أخري ، فإن الحدود الحالية تمثل من وجهة نظر الإمارات وضعا قانونيا status juris مفروضا عليها من جانب السعودية ، لإنها قامت علي أنقاض حدود اكتسبت بالتقادم (١٩٥٥ - ١٩٧٤) قدرا معقولا من القبول والاعتراف . وعلي الجانب الآخر ، فإن السعودية ظلت منذ عام ١٩٥٥ علي موقفها الرافض لفكرة التسليم بالحدود السابقة الواقعية ، التي لا تنسجم مع مطالبها المكانية التاريخية . وقد زاد اصرار السعوديون علي الرفض بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة عام ١٩٧١ ، وتحول ميزان القوة الإقليمية لصالحهم . وقبل الخوض في تفاصيل هذه الحالة ، يجب التأكيد علي أن الضرورة ستحتم تناول الحدود السعودية - القطرية والسعودية - العمانية في سياق تناول الحالة موضوع الدراسة .

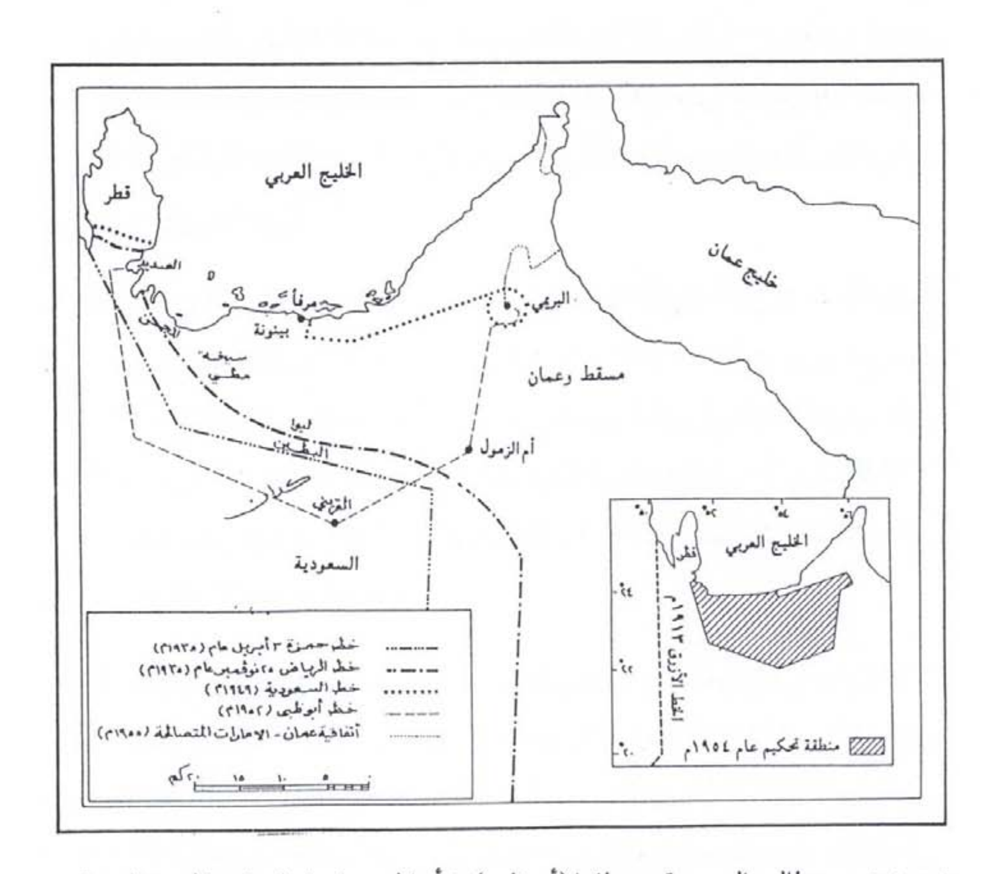
اولا : الحدود السابقة (شكل٧):

يمكن القول بأن الاهتمام الحقيقي بتعيين حدود واضحة ودقيقة بين امارة أبوظبي والسعودية يعود إلي عام ١٩٣٤ ، حين قامت الحكومة الأمريكية - نيابة عن احدي الشركات العاملة في مجال التنقيب عن البترول في الأراضي السعودية- بسؤال الحكومة البريطانية عن الحدود الفاصلة بين مناطق النفوذ السعودي والبريطاني في شرقي شبه الجزيرة العربية[٤٢] .

ولما كان الرد البريطاني قد تضمن الاشارة إلي الخط الأزرق الدي اقرته الاتفاقية الموقعة بين بريطانيا والدولة العثمانية في ٢٩ يوليو ١٩١٣ - الذي يسير مع خط الطول ٢٢َ - ٥٠ْ شرقا من نقطة تبدأ علي شاطيء خور العقير في اتجاه الجنوب حتي دائرة العرض ٢٠ْ شمالا - فقد بادرت الحكومة السعودية في ٢٠ يونيو ١٩٣٤ بإعلان عدم اعترافها بهذا الخط كحد لممتلكاتها، « التي تشمل كل القبائل التي تعيش بين مراكز الاستقرار الساحلية »[٤٣] .

خط حمزه : وفي اعقاب فشل المفاوضات البريطانية - السعودية في عام ١٩٣٤ لتعيين الحدود القطرية - السعودية، طلبت الخارجية البريطانية من الجانب السعودي تحديد مطالبه[٤٤] . وردا علي ذلك ، قامت السعودية في مذكرتها المؤرخة في ٣/ ٤/ ١٩٣٥ بتحديد مطالبها في شرقي شبه الجزيرة العربية وجنوبيها، وذلك في اطار خط الحدود المعروف باسم (خط حمزه) Hamza line أو الخط الأحمر .

وهذا الخط الذي يمتد من قطر علي الساحل الشرقي لشبه الجزيرة حتي عدن علي ساحلها الجنوبي هو خط هندسي، يستند إلي خطوط الطول ودوائر العرض، وتشير المصادر المتاحة إلي أن المعيار الذي اعتمد عليه السعوديون في تعيين هذا الخط هو معيار الولاء القبلى[٤٥] . فوفقا للادعاءات السعودية في ذلك الوقت، فإن هذا الخط يضم المناطق التي تتركز فيها دير (جمع ديره) القبائل التي تدين لها بالولاء



شكل (٧) مطالب السعودية وبريطانيا (أبو ظبي) بشأن الحدود في شرقي شبه الجزيرة العربية

المصدر : جون ولينكسون. حدود الجزيرة العربية. قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء. القاهرة، مكتبة مدبولي. ١٩٩٣م، ص٣٠٥.

- Kelly , J.;Eastern Arabian Frontiers , London : Faber & Faber, 1964.p.. ..

وتدفع لها الزكاة، كقبائل: المرة والمناصير وبني ياس وبني قتب ونعيم (٤٦). وثمة اتفاق علي أن الولاء القبلي كان هو دليل السيادة في ذلك الوقت (٤٧). والجدير بالملاحظة، أن المذكرة السعودية قد أولت خط الحدود، الممتد عند قاعدة شبه جزيرة قطر وغربي ابو ظبي اهتماما كبيرا، تجلي في دقة الوصف وشموليته لكافة أجزاء الخط في هذا القطاع.

خط الرياض: وعلي الرغم من تأكيد السعودية علي أن خط حمزه يمثل الحد الأدني لمطالبها المشروعه (٤٨)، إلا أن الحكومة البريطانية بادرت علي الفور برفض هذا الخط رفضا قاطعا، بزعم مغالاة السعودية في مطالبها الاقليمية، التي امتدت لتشمل واحة ليوا، وهي المعروفة بأنها الموطن الأصلي للأسرة الحاكمة في أبوظبي (٤٩).

وبالاضافة إلي ذلك، فإن هذا الخط يتيح للسعودية ضم قطاعا من جنوبي شبه جزيرة قطر، يشمل خور العديد. كما رفضت الحكومة البريطانية الاعتراف بالولاء القبلي كمعيار للسيادة علي هذه المناطق، سواء لأن الولاء قابل للتحول أو لأن جباية الزكاة لاتزيد عن كونها «ثمن تدفعه القبائل نظير حصولها علي الأمان من آل سعود» (٥٠).

وتأكيدا لهذا الرفض، قامت الحكومة البريطانية في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ بعرض اقتراح بخط حدود جديد، عرف بخط الرياضRiyadh line. وبموجب هذا الخط، تكون بريطانيا قد تنازلت عن تمسكها بالخط الأزرق كفاصل بين مناطق نفوذها وبين أراضي الدولة السعودية، بوصفها السلطة التي خلفت الدولة العثمانية في هذه المنطقة. فقد اعترفت بريطانيا بموجب هذا الخط ببعض مطالب آل سعود في غربي ابوظبي، خاصة فيما يتعلق بسيادتهم علي ديرة قبيلة المره. وفي الوقت نفسه، حرصت بريطانيا علي ألا يكون لآل سعود موطىء قدم داخل شبه جزيرة قطر أو منفذ بحري إلي الشرق منها، وذلك «لاعتبارات جغرافية سياسية» (٥١).

خط عام ١٩٤٩ : وقد رفضت الحكومة السعودية خط الرياض رفضا قاطعا كأساس لتعيين الحدود بينها وبين مناطق النفوذ البريطاني في مشيخات الساحل العماني وقطر وسلطنة مسقط وعمان .

وقد ظلت مشكلة الحدود معلقة خلال سنوات الحرب الثانية وفي اعقابها حتي عام ١٩٤٩ ، حين اكتشف البترول في مشيخات الساحل العماني بواسطة «شركة زيت استثمار الساحل المتصالح» البريطانية ، والتي بادرت بادخال منطقة البريمى في نطاق عملياتها . وقد ازداد الموقف تعقيدا بعد قيام شركة الزيت العربية الامريكية (Aramco) - العاملة في الأراضي السعودية - بوضع هذه المنطقة أيضا في نطاق عملياتها ، وما اعقب ذلك من احتجاج بريطانيا علي قيام شركة أرامكو بالتنقيب عن البترول في منطقة «تخضع لحاكم ابوظبي وسلطان مسقط »[٥٢] .

وفي ظل هذه التداعيات ، استؤنفت مفاوضات الحدود مرة أخري ، والتي عرضت خلالها السعودية تصورا جديدا لخط الحدود الفاصل بينها وبين كل من ابوظبي وقطر ، وكان ذلك بتاريخ ١٤ اكتوبر عام ١٩٤٩ .

وبموجب هذا الخط الجديد ، فإن مطالب السعودية تشمل كل المنطقة الساحلية الممتدة إلي الغرب من مرفأ ، بما في ذلك منطقتي البينونه والمجن وواحة ليوا . كما تشمل الادعاءات السعودية منطقة واحات البريمى ، حيث لم تعترف الحكومة السعودية بأي سيادة عليها من جانب سلطان مسقط أو شيخ أبو ظبي أو غيره من شيوخ الساحل العمانى ، حيث إنها تضم قبائل تدين بولائها للسعودية [٥٣] . ومن ناحية أخري ، يضم هذا الخط إلي الأراضي السعودية قطاعا كبيرا من جنوبي شبه جزيرة قطر ، بمافيه خور العديد المتنازع عليه بين قطر وأبو ظبى .

خط عام ١٩٥٢ : وقد رفضت الحكومة البريطانية هذه المطالب السعودية التي تشمل ما يقرب من أربعة أخماس مساحة ابوظبي ، وذلك بزعم أنها جاءت متناقضة

مع الخط الذي سبق أن اقترحته عام ١٩٣٥ والذي عرف بخط حمزه. كما أعربت عن عدم اقتناعها «بالسيطرة الفعلية» كمبرر لمطالبتها بهذه الأراضي المتنازع عليها، وأن عليها تقديم أدلة تفصيلية تؤيد ادعاءاتها شرق الخط الأزرق (٥٤).

وفي ٢٨ يناير عام ١٩٥٢، استأنف الجانبان مفاوضاتهما حول الحدود البرية في الدمام، بحضور أمير قطر وشيخ ابوظبي. وفي اليوم الثاني للمؤتمر، اقترح الأول لحدوده مع السعودية خطا يبدأ من الطرف الغربي لشبه جزيرة قطر، من نقطة تبعد ثمانية كيلومترات إلي الشمال من (سلوي)، ثم يتجه منها إلي أقصي نقطة غربية لخور العديد. أما شيخ ابو ظبي، فقد عرض في اليوم الثالث خطا لحدوده الجنوبية والغربية (٥٥)، يبدأ من أم الزمول (٣٢َ - ٢٢ْ شمالا، ١٧َ - ٥٥ْ شرقا) في أقصي الشرق، ثم يمتد علي استقامته نحو الجنوب الغربي إلي القريني (٤َ٠ - ٢٢ْ شمالا، ٥٠َ - ٥٣ْ شرقا)، ومنها علي خط مستقيم إلي الشمال الغربي حتي نقطة تقع عند تقاطع دائرة العرض ٤٧َ - ٢٢ْ شمالا وخط الطول ٣٣َ - ٥١ْ شرقا. ومن هذه النقطة، يمتد الخط علي استقامته إلي أن يلتقي بالحد الذي طالب به أمير قطر. ووفقا لهذا المطلب، تدخل مناطق كدان وواحة ليوا وسبخة مطي والمجن ضمن حدود أبوظبي، التي لاتسمح في الوقت نفسه بأن يكون للسعودية منفذاً بحريا إلي الشرق من شبه جزيرة قطر.

وقد أيد الوفد البريطاني في هذا المؤتمر مطالب ابوظبي ببعض الحجج، لعل من أهمها، أن قبيلة بني ياس هي التى تسكن المنطقة الواقعة شرق سبخة مطي، تقوم بدفع أموال الزكاة لشيخ ابوظبي، فضلا عن اعتناقها للمذهب المالكي، وبالتالي فهي لايمكن أن تكون تابعة لآل سعود (٥٦).

والجدير بالملاحظة كما أشارت بعض المصادر، أن مؤتمر الدمام لم يناقش اية مقترحات تتعلق بحدود البريمى، وأن الأمر قد اقتصر علي رفض السعودية للادعاء البريطاني القائل بأن هذه المنطقة تتبع ابوظبي ومسقط (٥٧).

خط عام ١٩٥٥ : انفض مؤتمر الدمام دون حسم مسألة الحدود، وذلك بعد رفض السعودية لمقترحات قطر وابوظبي، بل ورفضها الاقتراح البريطاني الخاص باتخاذ «خط حمزه» أساسا لمواصلة المفاوضات ، بحجة أنها لم تعد ملزمة به ، لأنه لايفي بكل مطالبها في الأراضي التي لها حق مشروع فيها (٥٨).

ومنذ تأجيل المفاوضات إلي أجل غير مسمي، تصاعدت حدة الاتهامات والاحتجاجات المتبادلة بين الحكومتين السعودية والبريطانية بشأن المناطق الحدية المتنازع عليها، خاصة منطقة البريمى، التي وصل الأمر فيها إلي حد الاشتباك المسلح بين قوات سلطان مسقط الخاضعة للقيادة البريطانية، وبين القوة العسكرية التابعة لتركي بن عطيشان، الذي عينته السعودية عام ١٩٥٢ أميرا للبريمى (٥٩).

وحسما لهذه الخلافات، اتفق الطرفان في ٣٠ يوليو عام ١٩٥٤ علي أن يقوم بينهما تحكيم فيما يختص بالسيادة علي منطقة البريمى والنزاع علي الحدود المشتركة بين السعودية وابوظبي، وذلك فيما بين الخط الذي طالبت به الحكومة السعودية عام ١٩٤٩ والخط الذي طالب به شيخ ابوظبي عام ١٩٥٢ (أنظر شكل ٧).

ولكن سرعان ما فشلت مهمة هيئة التحكيم الدولية، بعد انسحاب ممثل الحكومة البريطانية منها في ١٢ سبتمبر عام ١٩٥٥ ، احتجاجا علي نقض الحكومة السعودية لاتفاقية التحكيم، بزعم انها قامت برشوة شيوخ وأهالي القبائل في منطقة البريمى للتأثير عليهم والعبث بولائهم التقليدي (٦٠). وعلي اثر ذلك، قامت بريطانيا في ٢٦ اكتوبر عام ١٩٥٥ ، باحتلال منطقة البريمى باسم سلطان مسقط وشيخ ابوظبي وطرد القوات السعودية منها. كما أعلنت الحكومة البريطانية خطا جديدا للحدود، يطابق بصفة عامة خط الرياض (٦١) ، باستثناء القطاع القريب من قاعدة شبه جزيرة قطر ، الذي يطابق الخط الذي اقترحه شيخ ابوظبي عام ١٩٥٢ . وفى الوقت نفسه، أعلنت الحكومة البريطانية عن خط الحدود الذي تمخضت عنه اتفاقية عمان والإمارات المتصالحة (١٩٥٥)، والذي يفصل بين سلطنة عمان وابوظبي علي

أساس تبعية القبائل [٦٢] ، وهو المعيار الذي طالما رفضته بريطانيا كدليل للسيادة . وبموجب هذا المعيار ، تم تقسيم البريمى بين مشيخة ابوظبي وسلطنة مسقط ، وذلك علي أساس تبعية قبائل بني كعب والنعيم وآل بوشامس للسلطنة .

ثانيا : الحدود الحالية:

وفور اعلان بريطانيا من جانب واحد تعيين الحد الفاصل بين ابوظبي والسعودية ، واحتلال واحة البريمى ووضعها تحت سيادة ابوظبي ومسقط ، تقدمت السعودية بمذكرة احتجاج إلي الأمم المتحدة بتاريخ ٢٦ أكتوبر عام ١٩٥٥ ، حملت فيها الحكومة البريطانية مسئولية فشل هيئة التحكيم في مهمتها بغرض تحويل قضية البريمى إلي قضية نزاع مسلح [٦٣] .

كما تقدمت بمذكرة احتجاج إلي الحكومة البريطانية بتاريخ ٢٨ اكتوبر عام ١٩٥٥ ، اكدت فيها عدم اعترافها بالقرار الذي اتخذته بريطانيا من جانب واحد بشأن تعيين الحدود بينها وبين ابوظبي [٦٤] . كما أكدت السعودية علي لسان الملك سعود في ١٢ ديسمبر عام ١٩٥٥ ، عزمها علي استعادة البريمى بالطرق الدبلوماسية ، التي ظلت علي مدي ٢٥٠ عاما جزءا لا يتجزأ من المملكة السعودية [٦٥] .

ورغم تعدد المبادرات السياسية لتسوية مشكلات الحدود بين السعودية ومناطق النفوذ البريطاني في المنطقة ، إلا أن كل هذه الجهود قد باءت بالفشل ، بما في ذلك الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لحمل بريطانيا علي التخلي عن البريمى وتسليمها إلي السعودية .

وطوال مدة بقاء بريطانيا في المنطقة ، لم تقدم المملكة السعودية علي إجراء أي تعديل من جانب واحد علي حدودها الشرقية وفقا لمطالبها المكانية ، وذلك في ظل الاختلال الواضح في ميزان القوة لصالح بريطانيا .

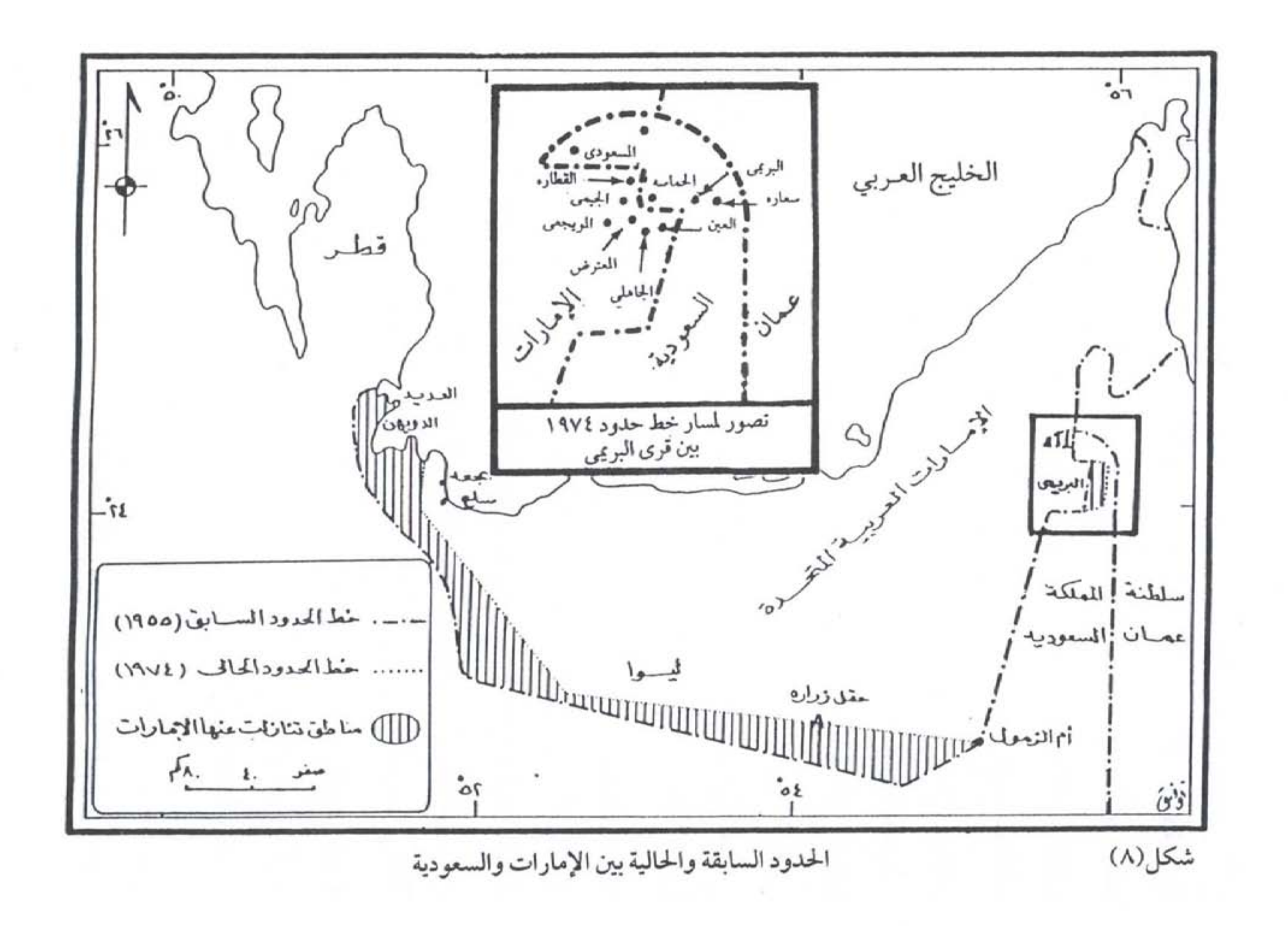
وحفاظا علي توا زن القوي في المنطقة، شكلت بريطانيا في أواخر الستينيات اتحادا من الإمارات والمشيخات المتصالحه، وذلك لسد الفراغ الذي سيترتب علي انسحابها من منطقة الخليج. وبالطبع، فلقد كانت مشيخة ابو ظبي بحدودها المتنازع عليها أول المنضمين لهذا الاتحاد، الذي أصبح نواة لدولة الامارات العربية المتحدة، التي أعلن عن قيامها في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١، أى فور اتمام الانسحاب البريطاني.

وبناء علي مطالبها المكانية فيما وراء حدودها المشتركة مع ابو ظبي، علقت الحكومة السعودية اعترافها القانوني بالدولة الجديدة علي اعادة تنظيم هذه الحدود الموروثة وتعيينها، بما يحقق هذه المطالب.

وفي يوم ٢١ اغسطس عام ١٩٧٤م وهو الموافق ٤ شعبان عام ١٣٩٤ هـ.، أعلن عن اتفاق الجانبان علي تعديل خط الحدود القائم بينهما، والذي عينته بريطانيا من جانب واحد عام ١٩٥٥. ووفقا لمعلومات الباحث، فإن تفاصيل هذا الاتفاق لم تعلن بصفة رسمية حتي الآن، سواء من الجانب السعودي أو من الجانب الإماراتي، وذلك علي الرغم من أن النظام الأساسي للدولة الاتحادية يقضي بنشر هذا الاتفاق في الجريدة الرسمية (٦٦).

ويتبين من خريطة طبعتها المساحة العسكرية السعودية (ملحق رقم١) في مطلع الثمانينيات، أن الاتفاقية الجديدة قد شملت بالتعديل الحدود الغربية والجنوبية والشرقية لإمارة أبو ظبى(شكل ٨)، التي كانت بريطانيا قد انفردت بتعيينها من جانب واحد عام ١٩٥٥.

وبصفة عامة، نستطيع القول بأن الخط الذي عينته اتفاقية عام ١٩٧٤ يكاد يتطابق مع الخط الذي طالبت به السعودية في ٣ابريل عام ١٩٣٥ والذي يعرف بخط حمزه أو الخط الأحمر، كما يتطابق مع الخط الذي طالبت به في ١٤ أكتوبر عام ١٩٤٩ وذلك في قطاع منطقة البريمى.



شكل (٨) الحدود السابقة والحالية بين الإمارات والسعودية

ومن قراءة خريطة المساحة العسكرية السعودية، نستطيع أن نتبين بداية هذا الخط من نقطة علي ساحل المجن، شرق خور الدويهن. وهي نقطة تقع تقريبا عند تقاطع دائره العرض ١٥َ - ٢٤ْ شمالا وخط الطول ٣٨ - ٥١ْ شرقا. ومن هذه النقطة، يمتد الخط علي استقامته جنوبا بمسافة ٣٠ كيلو متراً تقريبا، ثم يتجه علي استقامته أيضا نحو الجنوب الشرقي ماراً بأراضي سبخة مطي حتي نقطة تقع عند تقاطع دائرة العرض ٠٣ - ٢٣ْ شمالا وخط الطول ٣٦َ - ٥٢ْ شرقا. ومن هذا الموقع، يتجه الحد في خط مستقيم شرقا إلي أم الزمول (٣٢َ - ٢٢ْ شمالا، ١٧َ - ٥٥ْ شرقا)، مارا بحقل زراره وإلي الجنوب من قري واحة ليوا، التي يزيد عددها علي الخمسين. ومن أم الزمول، يتجة الحد نحو الشمال - الشمال الشرقي، مطابقا تقريبا لخط الحدود الذي عينتة اتفاقية عمان - الإمارات المتصالحة عام ١٩٥٥، وذلك حتي يصل إلي نقطة تتقاطع عندها دائرة العرض ٥٤ْ شمالا، وذلك لمسافة تبلغ حوالي ٢١ كيلو مترا، حيث ينحرف نحو الشمال - الشمال الشرقي في خط مستقيم، ماراً شرق موقع قرية العين (القديمة). وما أن يتجاوزها، حتي ينحرف مرة أخري صوب الغرب في خط مستقيم ليمر شمال قري العين والجاهلي والمعترض، وكلها الأن مناطق واحياء تابعة لمدينة العين. وما أن يتجاوز المعترض حتي ينحرف تجاه الشمال - الشمال الشرقي، ماراً إلي الشرق من الجيمي والقطاره، وإلي الغرب من حماسة. وما أن يتجاوز القطاره، حتي ينحرف مرة أخري صوب الغرب في خط مستقيم لمسافة تصل إلي نحو ٢٠ كيلو متراً، وذلك قبل أن يرتد نحو الشرق كجزء من قوس دائرة، يقدرطول نصف قطرها بحوالي ٢٥ كيلو متراً، وربما يكون مركزها موقع قرية الجاهلي القديمة. ويمثل هذا القوس الحد الشمالي لمنطقة البريمي.

وكما يظهر من خريطة المساحة العسكرية السعوديه، فإن خط الحدود يستمر علي هيئة قوس حتي يلتقي بخط الطول ٥٦ْ شرقا، الذي يتمشي معه جنوبا، ليعين الحد الفاصل بين السعوديه وسلطنة عمان.

وإذا صدق هذا الوصف الذي اعتمد علي قراءة الباحث للخريطة السعودية وتركيب خط حدودها علي المظهر العام للأرض، فإن معني ذلك أن خط الحدود الذي عينته اتفاقية عام ١٩٧٤، قد اتاح للمملكة السعوديه (شكل ٨) أن تقتطع من غربي الإمارات (ابوظبي) شريطا أرضيا، يتراوح اتساعة بين ٢٠-٦٠ كيلومترا. ويضم هذا الشريط معظم أراضي سبخة مطي، التي تؤكد بعض المصادر غناها بالبترول[٦٧]. كما يضم هذا الشريط الربع الغربي من واحة ليوا، وهو الجزء الذي تعتبرة المملكة جزءا من أراضي قبيلة المناصير الموالية لها[٦٨]. ولكن الأهم من كل ذلك، أن هذا الشريط المقتطع من غربي أبو ظبي يوفر للمملكة السعوديه منفذا بحريا إلي الشرق من شبه جزيرة قطر، يزيد طول جبهته علي ١٠٠ كيلو متر.

ويعتقد الباحث، أن حرص المملكة الشديد علي أن يكون لها منفذا بحريا إلي الشرق من قطر ليس له مبرر واضح، خاصة وأنها تمتلك بالفعل ساحلا طويلا نسبيا علي الخليج، وذلك فيما بين قطر والكويت. ولانجد تفسيرا لذلك سوي أن المملكة ربما تعد نفسها من الدول المتضررة نسبيا من الناحية الجغرافيه، نتيجة لضعف اتصالها بالبحر المحيط. ومما يدل علي هذا الضعف، أن نسبة نطاقها البحرى إلي نطاقها البري لاتزيد علي ٨,٧٪، وهي نسبة منخفضة إذا قيست مثلا بدولة كسلطنة عمان أو دولة الإمارات، التي تبلغ فيهما هذه النسبة ٦٧,٤٪، ٦٤,٤٪ علي التوالي[٦٩]. كما أن نسبة حدود المملكة البحرية إلي نطاقها البري تبلغ ١ : ٨٨٠، في حين أنها تتحسن بشكل واضح لتبلغ ١ : ١٤٣ في السلطنة، ١ : ٥٧ في الإمارات.

وعلي ذلك، يمكن القول بأن توسيع النافذة البحرية يمثل أحد المطالب المكانية التي تسعي المملكة إلي تحقيقها من خلال اتفاقيات الحدود مع الدول المجاورة.

كما يتبين من شكل (٨)، أن خط الحدود الجديد قد اقتطع من جنوبي أبو ظبي شريطا أرضيا، يتراوح اتساعة بين ٤-٤٨ كيلو متراً. ويضم هذا الشريط منطقة

البطين وحقل زراره، الذي اشارت بعض المصادر إلي أن المملكة قد تركت أمر استغلاله لابو ظبي [٧٠].

أما من جهة الشرق، فلم يطرأ تعديل علي الحد الذي عينتة اتفاقية عمان - الإمارات المتصالحة إلا في قطاع منطقة البريمي.

وثمة أجماع بين المصادر المتاحة علي أن اتفاقية عام ١٩٧٤ قد أقرت سيادة الإمارات علي ست من قري هذه الواحة، التي كانت تتألف في مجموعها من إحدي عشرة قريه. وعلي الأرجح، فإن هذه القري الست هي: القطارة، الجيمي، المعترض، الجاهلي، المويجعي والعين. وجميعها يدخل الأن في الحوز الإداري لمدينة العين.

وكما أشارت بعض المصادر [٧١]. فإن الأمارات كانت تبسط سيادتها من قبل (عام ١٩٧٤) علي تسع من قري هذه الواحة، والتي تشمل القري الست المشار إليها آنفا، فضلا عن ثلاث قري أخري، هي علي الأرجح الهيلي والمسعودي وحماسة.

ويتبين من خريطة السعوديه الجديدة، أن هذه القري الثلاث تدخل الأن في نطاق الأراضي السعوديه، فضلا عن القريتين اللتين كانتا تابعتين لسلطنة عمان، وهما البريمي وصعاره (شكل ٨). ومما يؤكد هذه الفرضية الاخيرة، أن خط الحدود المبين في الخريطة السعودية يباعد كثيراً بين السلطنة ومنطقة البريمي، التي طالما أكدت المملكة من قبل عدم اعترافها بنفوذ سلطان مسقط عليها. وفي الوقت نفسة، تشير الخريطة السعودية إلي قيام المملكة باقتطاع طرف النتوء الإماراتي، الذي كان مغروسا طبقا للخط القديم(١٩٥٥) في أراضي سلطنة عمان، والذي يضم قسماً من أقدام جبال عمان، عند مصب وادي الجو، في منطقة حفيت.

وبالرجوع إلي المذكرة التي قدمتها السعودية إلي الأمم المتحدة في٢٦ أكتوبر عام ١٩٥٥ احتجاجا علي احتلال بريطانيا للبريمي، تبين أن مطالب المملكة في منطقتي

البريمي وحفيت تستند إلي ادعائها بتبعية هاتين المنطقتين إلي قبائل النعيم، التي كان شيوخها يدينون بالولاء والطاعة لآل سعود[٧٢].

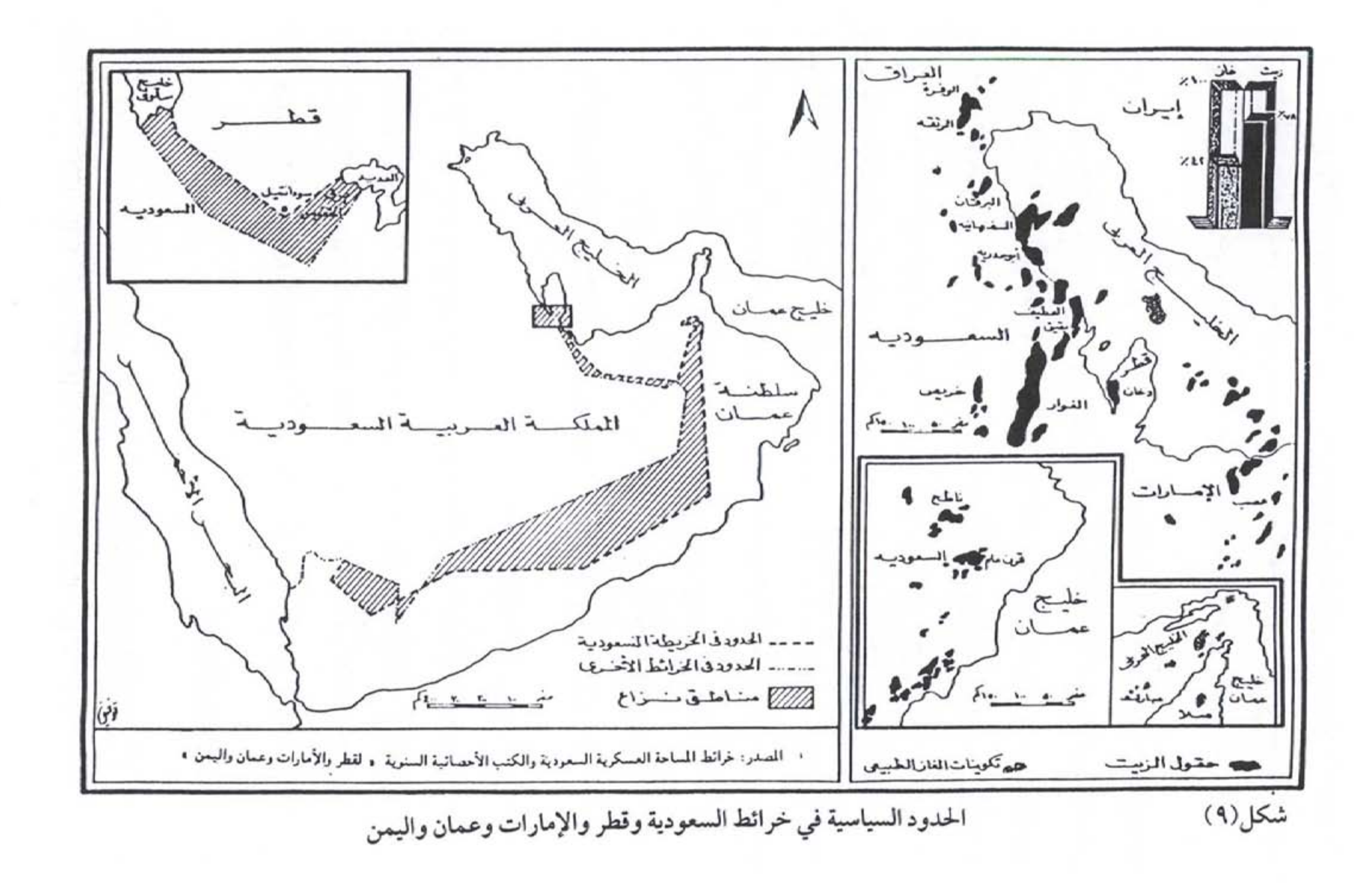
ثالثا: طبيعة النزاع:

ومن المفترض أن توقيع اتفاقية الحدود بين المملكة والإمارات عام ١٩٧٤ قد أنهي حالة الصراع بين الدولتين، وذلك بعد استبدال الحدود القانونية de jure boundaries القائمة علي الاعتراف المتبادل من جانب الحكومتين الوطنيتين بالحدود الواقعية de facto boundaries السابقة، التي فرضتها بريطانيا عام ١٩٥٥ من جانب واحد.

ومع ذلك، فإن الباحث يري في عدم الاعلان عن تفاصيل الاتفاقية المذكورة، ما يبعث علي الاعتقاد بعدم رضا أحد الجانبين عن نتائج هذه الاتفاقية.

وفي ضوء المعلومات المتاحة عن محتوي هذه الاتفاقية، فإن عدم رضا دولة الإمارات هو الارجح في هذا الخصوص. ولعل خير شاهد علي ذلك، أنه بينما قامت المملكة - مثلا - بوضع هذا الخط الجديد علي خريطة بمقياس رسم كبير، كالخريطة العامة لقري وهجر المملكة (١ : ١٠٠,٠٠٠)، نجد علي الجانب الأخر، أن دولة الإمارات تتكتم أمر هذا الخط ولاتضعة علي خرائطها الرسمية حتي الأن. فما زالت حدود عام ١٩٥٥ هي حدود دولة الإمارات مع المملكة في الخرائط الملحقة بأحدث الإصدارات الحكومية، كالكتاب الاحصائي السنوي لعام ١٩٩٣ (ملحق ٢) والأطلس الوطني لدولة الإمارات، الذي اصدرته جامعتها عام ١٩٩٣. كما لازالت الهيلي والمسعودي جزءا من الحوز الإداري لمدينه العين.

وربما يسري هذا الأمر أيضا علي سلطنة عمان. فرغم قيامها بتوقيع اتفاقية حدود مع المملكة في ٢١ ديسمبر عام ١٩٩٠، فان السلطنة ما زالت تتكتم أيضا أمر هذه الحدود الجديدة، التي افسحت عنها الخرائط السعودية المشار إليها آنفا.



شكل(٩)
الحدود السياسية في خرائط السعودية وقطر والإمارات وعمان واليمن

ففي الخريطة التي تعمدت السلطنه توزيعها علي وسائل الاعلام في الثاني من ديسمبر عام ١٩٩٢ (ملحق٣)، لم ترد أي اشارة للحدود الجديدة التي تمتد مع حافة الربع الخالي، بمحاذاة خط الطول ٥٦ْ شرقا تقريباً (شكل ٩) .

وإذا صدقت صحة هذه الاستنتاجات، فإن استقرار مثل هذه الحدود قد يكون موضع شك في حالة تغير ميزان القوة بين هذه الاطراف. فالحدود في المفهوم الجيوبولتيكي - الذي يشكل واقع العلاقات الدولية - ما هي إلا خطوط تتساوي عندها القوة والمقاومة، أو هكذا يعتقد الباحث.

xxxxxxxxxxxxx

الخاتمة

نخلص من كل ما تقدم ، أن ظهور الحدود كمصدر للنزاع بين الدول العربية وبعضها البعض يعود أساسا إلى أن تعيينها جاء سابقا على تكوين الدول العربية نفسها ككيانات مستقلة ذات سيادة ، أي قبل أن يكون لشعوبها سلطة فعلية في إدارة شؤون أقاليمها ، بما في ذلك مشاركتها في صنع القرارات المتعلقة بتعيين حدود أقاليمها ، وهي المهمة التي انفردت بها القوى الأوروبية بشكل تحكمي ، دون مراعاة للظروف المحلية أو لرغبات السكان الأصليين ومشاعرهم .

ومع انسحاب القوى الأوروبية من المنطقة العربية ، وجدت دول هذه المنطقة نفسها أمام حدود لا تعبر عن مصالحها ومطالبها المكانية ، وذلك في ظل التوازن الجديد للقوى الإقليمية . ومن هنا ، صارت هناك دول مستفيدة من هذه الحدود الموروثة ومستعدة للدفاع عن بقائها ، وأخرى متضررة منها وتسعى إلى تعديلها ، حتى لو أدى الأمر إلى استخدام القوة . ونتيجة لتعارض المواقف إزاء الحدود الموروثة ، نشأت نزاعات حولها . ومفهوم النزاع هنا لا يعني بالضرورة استخدام العنف في مواجهة قضايا الحدود ، بل يشمل أي تفاعل ينشأ عن موقف متعارض بين طرفين له علاقة بهذه القضايا .

وقد أظهرت الحالة التي تم اختيارها للدراسة ، وهي حالة النزاع بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حول حدودهما المشتركة ، مدى صدق هذا التصور أو التفسير الزمني .

فبعد أن أتمت بريطانيا انسحابها من منطقة الخليج عام ١٩٧١م وما صاحب ذلك من تغير في ميزان القوى الإقليمية ، علقت السعودية اعترافها بدولة الإمارات الوليدة على تعديل الحدود المشتركة بينهما ، والتي تعتقد السعودية أنها حدود تحكمية ، فرضتها بريطانيا من جانب واحد عام ١٩٥٥م ، دون مراعاة لمطالبها المكانية في شرقي شبه الجزيرة العربية .

وعلى الرغم من توقيع دولة الإمارات على اتفاقية عام ١٩٧٤م والتي قضت بتعديل الحد الذي فرضته بريطانيا وفقا للمطالب السعودية أو بعضها ، إلا أن حرص دولة الإمارات الواضح على إخفاء معالم هذا التعديل في الخرائط الملحقة بإصداراتها ، يؤكد عدم رضاها عن هذا التعديل . وفي الجانب المقابل ، نجد أن السعودية وإن لم تعلن تفاصيل هذا الاتفاق ، إلا أنها أثبتت هذا التعديل في خرائطها الرسمية .

وبناء على ذلك ، نستطيع القول إنه على الرغم من وجود اتفاق على تعيين الحدود المشتركة بين السعودية والإمارات ، إلا أن ثمة نزاعا بينهما حول هذه الحدود ، وأن وجود مثل هذا النزاع ، حتى وإن كان من النوع الساكن غير المعلن ، يحملنا على تصنيفها بين ما يعرف بالحدود الحية Ivning boundaries ، التي لم تصل بعد إلى حالة الثبات والاستقرار .

Footnotes الهوامش

(1) Muir , R. ; Modern Political Geography . _ London Macmillan Puplished Ltd. , 1984 , p. 119 .

(2) Johnston, R. ; Geography and the state : An Essay in Political Geography ._ London: The Macmillan Press Ltd. , 1982, p.12.

(3) Cohen, S. , Geography and politics in a Divided World ._ London: Oxford Uiniversity Press , 1975 , p. 13.

(٤) حامد سلطان . أحكام القانون الدولي في الشريعة الاسلامية . ـ القاهرة : النهضة العربية، ١٩٨٦ ، ص ١١٢ .

(5) Boustani, R. & Fargues, Ph. ; The Atlas of the Arab World: Geopolitics and society ._ N.Y.: Facts on File, 1991, P. 14.

(٦) حامد سلطان . المصدر السابق، ص ١١١

(7) Mitchell, D.; A Dictionary of Sociology ._ London: Routledge and Kegan Paul , 1968, P. 125 .

(٨) خلدو ن النقيب . المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية .- بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩ ، ص ص ٣٩- ٤٤ .

(٩) حامد سلطان. القانون الدولي العام وقت السلم .- القاهرة: النهضة العربية، ١٩٦٦ ، ص ٤٦٨ .

(١٠) فؤاد الخوري. السلطة لدي القبائل العربية .- لندن: دار الساقي، ١٩٩١، ص ١٤ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

(١٢) لمزيد من المعلومات عن الدولة القومية الحديثة، يمكن مراجعة :

- Short , J. ; An Introduction to Political Geography ._ London: Routledge , 1993 , P. 91 .

(13) Mazrul , A. & Tidy, M. ; Nationalism and New States in Africe ._ London: Helinemann, 1984, P. 373.

(١٤) لمزيد من المعلومات حول هذه النتائج، يمكن مراجعة :

- جمال حمدان . استراتيجية الاستعمار والتحرير .ـ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣، ص ص ١٠٥ - ١٠٧ .

(15) Wright, J. (ed.) ; The Universal Almanac 1994. - N.Y.: Andrews and Mcmeel, a Universal Press syndicate Company, pp. 426 - 427.

(١٦) لمزيد من المعلومات حول هذه الامتيازات، يمكن مراجعة :

- عبد العظيم رمضان . الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة .ـ القاهرة : دار المعارف، ١٩٨٥، ص ص : ١٩ - ٢٤ .

(17) Wright, J. (ed.) ; op. cit. , p. 471 .

(18) Korany , B.; International Boundaries & Arab state Formation ._ in: Boundaries and State Territory in the Middle East & North Africa ._ Blake, G. & schofield, R. (eds.) ._ England: MENAS Press Ltd., 1987, P.7.

(19) Boateng, E.; A Political Geography of Africa ._ Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1979, PP. 83 - 110 .

(٢٠) لمزيد من المعلومات عن نظام الحماية، يمكن مراجعة:

- علي صادق . القانون الدولي العام .ـ الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٠، ص ص ١٤٣ - ١٤٥ .

(٢١) لمزيد من المعلومات عن هذه المعاهدات، يمكن مراجعة:

- عبد العظيم رمضان. المصدر السابق، ص ص ٢٦ - ٣٠ -

(٢٢) علي صادق . المصدر السابق، . ص ١٤٧ .

(23) Korany, B.; op. cit., P. 17.

(24) Pounds , N.; Political Geography ._ N.Y.: Mcgraw - Hill Book Company, 1972 , P. 70.

(25) Hunter , B. (ed.) ; The Statesman's Year - Book 1991 - 92 ._ London : The Macmillan Press Ltd., 1991, V.P.

(26) Central Intelligence Agency (Wash . DC.); The World Fact-book 1991, P. 212 .

(27) Wright, J. (ed.) ; op . Cit. , P. 350

(٢٨) تشير تقديرات عام ١٩٩٠ ، إلي أن اجمالي انتاج دول الخليج العربية - بما فيها كل العراق تجاوزا - من البترول قد بلغ ١٢٩٢٤ الف برميل / يوميا ، اى ما يعادل ٦ , ٧٧٪ من اجمالي المنطقة العربية ، الذي بلغ ١٦٦٣٥ الف برميل / يوميا . كما بلغ انتاج هذه الدول من الغاز الطبيعي ١١٦٦٦٩ مليون متر مكعب ، وهو ما يمثل ٢ , ٤٢٪ من اجمالي المنطقة العربية ، المقدر بنحو ٢٧٦٧٥٩ مليون متر مكعب . اما احتياطي دول الخليج من البترول الخام ، فقد بلغ ٥٦٤ مليار برميل عند نهاية ١٩٩٠ ، اي ما يعادل ٢ , ٨٩٪ من الاحتياطي العربي المؤكد . كما بلغ احتياطي هذه الدول من الغاز الطبيعي ٢٠١٦٤ مليار متر مكعب ، وهو يمثل ٤ , ٧٥٪ من الاحتياطي العربي . يمكن مراجعة :

- صندوق النقد العربي (ابوظبي) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢ ، ص ص ٢٦٦ - ٢٦٩ .

(٢٩) قبل الظهور البترول في منطقة الخليج ، لم تكن المشيخات والامارات القائمة علي الساحل العربي للخليج إلا تجمعات قبلية وعشائرية ، حرصت بريطانيا علي ان تخلع عليها بعض مظاهر الدولة الحديثة ، وذلك حتي يتسني لها التعامل معها والسيطرة عليها من خلال الالتزامات التي تفرضها عليها قواعد المسئولية الدولية . لمزيد من الايضاح ، يمكن مراجعة :

- صلاح العقاد . الاستعمار والبترول في الخليج العربي . ـ في السياسة الدولية، ابريل ١٩٦٧ ، ص ص ٣٢ - ٥١ .

(٣٠) خلدون النقيب . المصدر السابق، ص ١١٢ .

(٣١) مجدي صبحي . « الحدود والموارد الاقتصادية من الهيدرولوجي إلي الهايدروكربوني » .ـ في : السياسة الدولية، يناير ١٩٩٣ ، ص ص ١٨٨ - ١٩٣ .

(32) Muir, R. ; op. cit. , p. 129.

(33) Pounds, N. ; op. cit. , p. 70 .

(34) Findlay , A. ; The Arab World ._ London: Routledge, 1994 , p. 143

(35) Glassner, M. & de Blij , H. ; Systematic Political Geography ._ U.S.A : John Wiley & Sons, Inc., 1980, p. 83.

(٣٦) سعد الدين ابراهيم . تأملات في مسألة الأقليات .ـ القاهرة : دار سعاد الصباح، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٣ - ٢٧ .

(37) Boustani , R. & Fargues, Ph, ; op. cit. , pp . 28 - 36

(38) Glassner, M.& de blij, H.; op. cit, p 85 .

(٣٩) سعد الدين ابراهيم . المصدر السابق، ص ٣٤ .

(40) Glassner , M . & de Blij , H.; op. cit. , P. 85.

(٤١) سعد الدين ابراهيم . المصدر السابق، ص ٣٥ .

(٤٢) جون ولينكسون - حدود الجزيرة العربية : قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء .ـ ترجمة مجدي عبد الكريم . القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٣، ص ٢١٧ .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٩ .

(٤٤) عبد الله الأشعل . قضية الحدود في الخليج :- القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالإهرام ١٩٧٨، ص ٥٠ .

(٤٥) جون ولينكسون . المصدر السابق، ص ٢٣٢ .

(46) Kelly , J. ; Eastern Arabian Frontiers ._ London : Faber and Faber , 1964 , pp . 210 - 211 .

(47) Ibid . , p. 18.

(٤٨) جون ولينكسون . المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .

(49) Kelly, J. ; op. cit. , p. 20 .

(٥٠) جون ولينسكون . المصدر السابق ، ص ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٥١) المصدر نفسه ، ص ٢٤٣ .

(٥٢) جمال زكريا . الخليج العربي : دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ .ـ القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤ ، ص ٢٣٢ .

(53) Kelly , J. ; op. cit. , p. 139.

(٥٤) جمال زكريا . المصدر السابق، ص ٢٣٩ .

(٥٥) اعتمد الباحث في وصف هذه الحدود علي الخريطة الملحقة بالمصدر التالي :

- Kelly , J.; op. cit.; p. 260 .

(٥٦) جمال زكريا. المصدر السابق، ص ٢٤٢ .

(٥٧) جون ولينكسون . المصدر السابق ، ص ٣٦٤ .

(٥٨) جمال زكريا . المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .

(٥٩) المصدر نفسه ، ص ٢٤٤ .

(٦٠) المصدر نفسه ، ص ص ٢٥٥ - ٢٥٧ .

(٦١) جون ولينكسون . المصدر السابق، ص ص ٢٩٣ - ٢٩٥ .

(٦٢) المصدر تفسه ، ص ص ٣٩١ - ٣٩٥ .

(63) Kelly , J.; op. cit. , p. 207 .

(٦٤) جمال زكريا . المصدر السابق، ص ٢٥٨ .

(65) Kelly, J. ; op. cit ., p. 207 .

(٦٦) جون ولينكسون . المصدر السابق ، ص ٤٢٤ . (٦٧) امين الساعاتي .
الحدود الدولية للملكة العربية السعودية : التسويات العادلة .ـ القاهرة :
المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩١ ، ص ٦٨ .

(68) Kelly , J. ; op. cit. , p. 218 .

(٦٩) من حساب الباحث إعتماداً علي الأرقام الواردة في المصدر التالي :

- Couper, A. (ed.); The Times Atlas of the oceans ._ London:
Tims Books Limited, 1983 , p. 227 .

(٧٠) عبد الله الأشعل . المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٧١) محمد متولي . حوض الخليج العربى . ـ الجزء الثانى . ـ القاهرة :
الانجلو المصريه، ١٩٧٤، ص ٥٧٠ .

(72) Kelly , J. ; op. cit. , p. 222 .

المراجع : **References :**

١ - أمين الساعاتي . الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية : التسويات العادلة .- القاهرة : المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩١ .

٢ - جمال حمدان . استراتيجية الاستعمار والتحرير .- القاهرة : دار الشروق . ١٩٨٣ .

٣- جمال زكريا . الخليج العربي : دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ .- القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤ .

٤- جون ولينكسون . حدود الجزيرة العربية : قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء .- ترجمة مجدي عبد الكريم .- القاهرة : مكتبة مدبولي، ١٩٩٣ .

٥- حامد سلطان . أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية .- القاهرة : النهضة العربية، ١٩٨٦ .

٦- حامد سلطان . القانون الدولي العام وقت السلم .- القاهرة : النهضة العربية، ١٩٦٦ .

٧- خلدون النقيب . المجتمع والدولة في الخليج ، والجزيرة العربية .- بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ .

٨- عبد العظيم رمضان . الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة .- القاهرة : دار المعارف، ١٩٨٥ .

٩- عبد الله الأشعل . قضية الحدود في الخليج العربي .- القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٨ .

١٠- علي صادق . القانون الدولي العام . - الاسكندرية : منشأة المعارف . ١٩٩٠ .

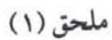
١١- سعد الدين ابراهيم . تأملات في مسألة الاقليات .- القاهرة : دار سعاد الصباح، ١٩٩٢ .

١٢- صندوق النقد العربي (ابوظبي) . التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢ .
١٣- صلاح العقاد . الاستعمار والبترول في الخليج العربي .-في : السياسة الدولية، ابريل ١٩٦٧ ، ص ص ٣٢ - ٥١ .
١٤- فؤاد الخوري . السلطة لدى القبائل العربية .-لندن : دار الساقى، ١٩٩١ .
١٥- محمد متولى . حوض الخليج العربى . - الجزء الثانى .-القاهرة : الانجلو المصريه ، ١٩٧٤ .
١٦- مجدي صبحي . الحدود والموارد الإقتصادية : من الهيدرولوجى إلي الهايدروكربوني .-في : السياسة الدولية، يناير ١٩٩٣ ، ص ص ١٨٨ - ١٩٣ .
١٧- وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة . خريطة المملكة العربية السعودية .-مقياس ١/ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ .-الرياض : المساحة العسكرية ، (بدون تاريخ) .
١٨- وزارة الشئون البلدية والقروية . «الخريطة العامة لقري وهجر المملكة العربية السعودية» . -مقياس ١/ ١,٠٠٠,٠٠٠ .-عدد اللوحات (١٢) . -الرياض : وكالة الوزارة للشئون القروية، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٤ م .
19- Boateny , E. ; A Political Geography of Africa ._ Cambridge: Cambridge Uiniversity Press, 1979.
20- Boustani , R. & Fargues, Ph. ; The Atlas of the Arab World: Geopolitics and society ._ N.Y: Facts on File, 1991.
21- Central Intelligence Agency (Wash . DC.) ; The world Fact-book 1991.
22- Couper , A. (ed.) ; The times Atlas of the oceans._ London: Times Atlas Limited, 1983.

23- Findlay, A. ; The Arab world ._ London: Routledge, 1994.
24- Glassner, M.& de BliJ, H. ; Systematic Political Geography._ U.S.A.: John wiley & Sons, Inc. , 1980.
25- Hunter , B. (ed.) ; The Statesman,s Year - Book 1991 - 92 ._ London : The Macmillan Press Ltd., 1991.
26- Kelly , J.; Eastern Arabian Frontiers ._ London: Faber and Faber, 1964.
27- Korany , B. ; (International Boundaries & Arab Staste Formation ._ in : Boundaries and state Territory in the Middle East & North Africa._ Blake, G & Schofield , R.; (eds.) ._ England: MENAS Press Ltd., 1987.
28 - Mazrul, A. & Tidy, M., Nationalism and New States in Africa ._ London : Helinemann , 1984.
29- Pounds, N.; Political Geography ._ N.Y. : McGraw - Hill Book Company , 1972.
30- Short, J. ; An Introduction to Political Geography ._ London: Routledge, 1993.
31- Wright, G. (ed.) ; The Universal Almanac 1994 ._ N.Y: Andrews and Mcmeel , a Uuniversal Press Syndicate Company


الملاحق

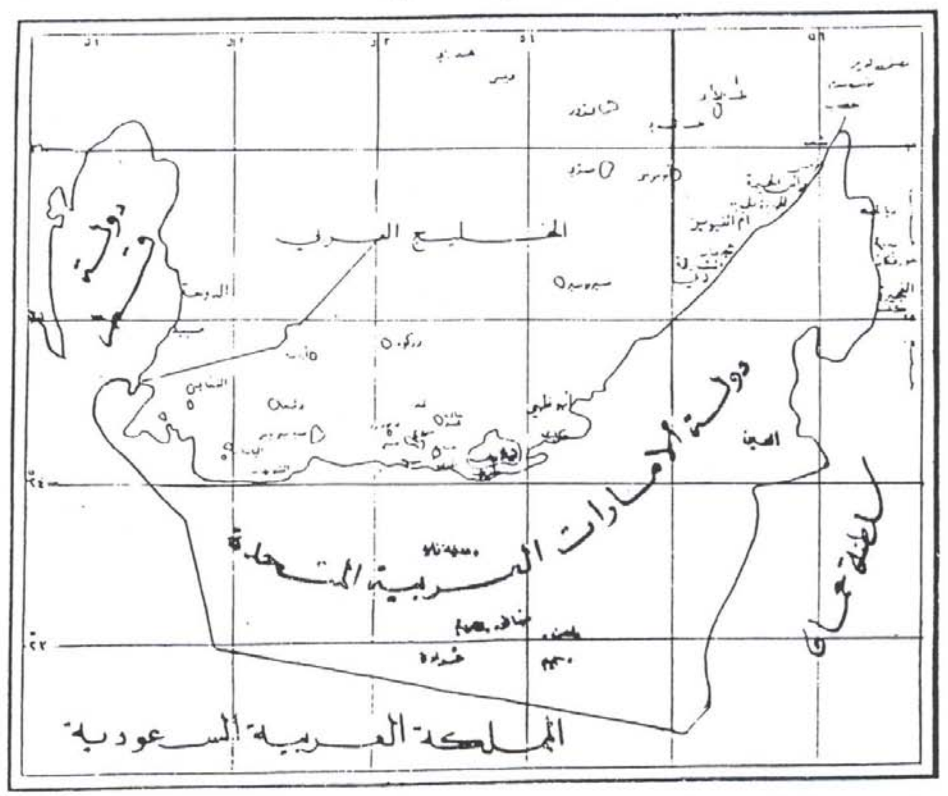
ملحق (١)



المصدر : وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة. خريطة المملكة العربية السعودية. مقياس ١/ ٠٠٠, ٠٠٠, ١٠. الرياض : المساحة العسكرية، (بدون تاريخ).

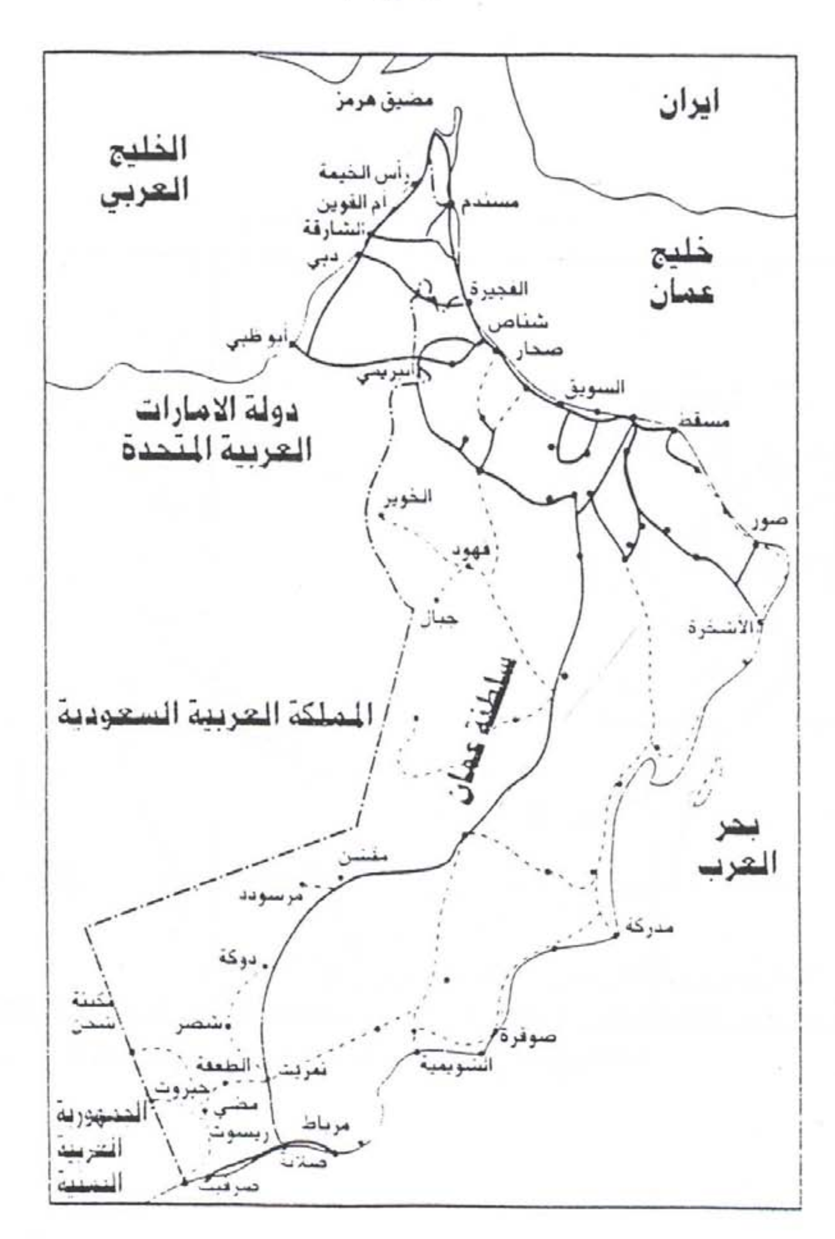
ملحق (٢)

خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة. الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٣

ملحق (٣)



الخريطة الجديدة لحدود سلطنة عمان والتي وزعت في مسقط خلال النصف الثاني من ديسمبر ١٩٩٢

المصدر : جريدة الوسط، العدد (٤٩)، ٤/ ١/ ١٩٩٣.

سلسلة أعداد الدورية لعامي ١٩٩٩-٢٠٠٠

العنوان	المؤلف
٢٢٤- تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية «دراسة في جغرافية الانتخابات»	د. جاسم محمد كرم د. جاسم محمد العلي
٢٢٥- المناخ وزراعة العنب في الطائف	د. صقر علي العمري
٢٢٦- نماذج تطور الأشكال الأرضية	د. محمد عبدالله الصالح
٢٢٧-منظومة النماذج الرياضية للرياح والعواصف الرملية	د. يحيى محمد شيخ أبو الخير
٢٨٨- النقل بالسكك الحديدية في المملكة العربية السعودية دراسة في جغرافية النقل	د. زهير عبدالله حسين مكي
٢٢٩- المدلول الجيومورفولوجي للمتغيرات المورفومترية بالحوض الهيدروغرافي لوادي الكبير الرمال	د. محمد فضيل بورروبة
٢٣٠- بعض مظاهر جغرافية الإنتاج الزراعي في سلطنة عمان	د. وفيق محمد جمال الدين إبراهيم
٢٣١- السكان ومشاريع التنمية الزراعية في مناطق أم الأرانب-الحميرة-زويلةدراسة ميدانية جغرافية في إقليم فزان (ليبيا)	د. فضل الأيوبي
٢٣٢- جمهورية كازاخستان (دراسة في الجغرافيا الإقليمية)	د. عبيد سرور العتيبي
٢٣٣- تدريس نظم المعلومات الجغرافية في جامعة الملك فيصل	د. فوزي سعيد كبارة
٢٣٤- الملاح الجغرافي بيري ريس	د. فيصل عبدالله الكندري
٢٣٥- مياه الشرب في محافظة مسقط	د. وفيق محمد جمال الدين إبراهيم

سلسلة اصدارات وحدة البحث والترجمة

١ ـ تقلبات المناخ العالمي	عرض وتعليق: أ.د. محمد صفي الدين أبو العز
٢ ـ محافظة الجهراء	أ.د. زين الدين غنيمي
٣ ـ تعدادات السكان في الكويت	د. أمل العذبي الصباح
٤ ـ أقاليم الجزيرة العربية الكتابات العربية القديمة والدراسات المعاصرة	أ.د. عبدالله يوسف الغنيم
٥ ـ أشكال سطح الأرض المتأثرة بالرياح في شبه الجزيرة العربية	أ.د. عبدالله يوسف الغنيم
٦ ـ حول تجربة العمل الميداني لطلاب الجغرافيا بجامعة الكويت	أ.د. صلاح الدين بحيري
٧ ـ الاستشعار من بعد وتطبيقاته الجغرافية في مجال الاستخدام الارضي	أ.د. علي علي البنا
٨ ـ البدو والثروة والتغير: دراسة في التنمية الريفية للامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان	ترجمة د. عبد الاله أبو عياش
٩ ـ الدليل البحري عند العرب	حسن صالح شهاب
١٠ ـ بعض مظاهر الجغرافيا التعليمية لمقاطعة مكة المكرمة	د. ناصر عبدالله الصالح
١١ ـ طرق الملاحة التقليدية في الخليج العربي	حسن صالح شهاب
١٢ ـ نباك الساحل الشمالي في دولة الكويت دراسة جيومورفولوجية	د. عبدالحميد أحمد كليو د. محمد اسماعيل الشيخ
١٣ ـ جغرافية العمران عند ابن خلدون	د. عبد العال الشامي
١٤ ـ السمات العامة لمراكز الاستيطان الريفية في منطقة الباحة	د. محمد محمود السرياني
١٥ ـ جزر فرسان دراسة جيومورفولوجية	د. محمد سعيد البارودي
١٦ ـ جوانب من الشخصية الجغرافية للمدينة المنورة	د. محمد أحمد الرويثي

سلسلة منشورات وحدة البحث والترجمة

١- بيئة الصحاري الدافئة — ترجمة : أ . د . علي علي البنا
٢- الجغرافيا العربية — تعريب وتحقيق : د. عبدالله يوسف الغنيم د . طه محمد جاد
٣- مدن مصر وقراها عند ياقوت الحموي — د . عبدالعال الشامي
٤- العالم الثالث : مشكلات وقضايا — ترجمة : أ . د . حسن طه نجم
٥- التنمية الزراعية في الكويت — أ . د . محمد رشيد الفيل
٦- القات في اليمن : دراسة جغرافية — د . عباس فاضل السعدي
٧- هيدرولوجية الأقاليم الجافة وشبه الجافة — تعريب : د . سعيد أبو سعدة
٨- منتخبات من المصطلحات العربية لأشكال سطح الأرض — أ . د . عبدالله يوسف الغنيم
٩- البلدان اليمانية عند ياقوت الحموي — تحقيق القاضي إسماعيل بن علي الأكوع
١٠- المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق — د . أحمد حسن إبراهيم
١١- الأبعاد الصحية للتحضر — ترجمة : أ . د . محمد عبدالرحمن الشرنوبي
١٢- التطبيقات الجغرافية للاستشعار من بعد : دليل مراجع — د . صبحي المطوع
١٣- قواعد علم البحر — د . حسن صالح شهاب
١٤- الانسباق الرملي وخصائصه الحجمية بصحراء الدهناء على خط الرياض ـ الدمام — مشاعل بنت محمد بن سعود آل سعود
١٥- التخطيط الحضري لمدينة الأحمدي وإقليمها الصناعي — د . وليد المنيس ـ د . عبدالله الكندري
١٦- كيف ننقذ العالم — ترجمة : أ . د . علي علي البنا أ . د . زين الدين عبدالمقصود
١٧- أودية حافة جال الزور بالكويت تحليل جيومورفولوجي — د . عبدالحميد كليو
١٨- الألواح الجيولوجية ونظمها التكتونية — ترجمة : أ . د . حسن أبو العينين
١٩- جيومورفولوجية منطقة الخيران جنوب الكويت — د . السيد السيد الحسيني
٢٠- الشوائب في تحقيق الفوائد في أصول علم البحر والقواعد — تأليف : شهاب الدين أحمد بن ماجد
٢١- التحضر في دول الخليج العربية — د . خالد محمد النعقري
٢٢- جغرافية العالم الثالث — تعريب : د . حسن طه نجم
د . مكي محمد عزيز
٢٣- الصور الجوية ـ دراسة تطبيقية — د . خالد العنقري
٢٤- جيومورفولوجية منخفض أم الرمم بالكويت — د . عبدالحميد كليو
٢٥- جيومورفولوجية منطقة كاظمة — د . محمد إسماعيل الشيخ
٢٦- السرحات السلطانية — د . عبدالعال عبدالمنعم محمد الشامي
٢٧- اليابانيون الأمريكيون — د . عبدالله بن ناصر الوليعي
٢٨- بحار الرمال في المملكة العربية السعودية — د . عبدالله بن ناصر الوليعي
٢٩- كفاءة الري وجدولة المياه في منطقة الخرج بالمملكة العربية السعودية — د . نورة بنت عبدالعزيز آل الشيخ
٣٠- البحث الجغرافي في دولة الكويت — أ . د . عمر الفاوق السيد رجب
٣١- الطرق والمسالك الشرقية لمصر في العصر الوسيط — أ . د . عبدالعال عبدالمنعم الشامي

رسائل جغرافية

دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية
يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية

إشراف

أ.د. عبدالله يوسف الغنيم

هيئة التحرير

الأستاذ إبراهيم محمد الشلطي | الأستاذ الدكتور زين الدين عبد المقصود
الدكتور عبدالله رمضان الكندري | الدكتورة فاطمة حسين العبد الرزاق

سكرتارية التحرير

إقبال الزيد | أحلام المحارب

الجمعية الجغرافية الكويتية

جمعية علمية تهدف إلى النهوض بالدراسات والبحوث الجغرافية
وتوثيق الروابط بين المشتغلين في المجالات الجغرافية في داخل الكويت وخارجها

مجلس الإدارة

إبراهيم محمد الشلطي الرئيس

أ.د. عبدالله يوسف الغنيم | د. أمل يوسف العذبي الصباح
د. غانم سلطان | د. فاطمة حسين العبد الرزاق
محمد سعيد أبو غنيش | علي طالب بهبهاني
د. جعفر يعقوب العريان | فيصل عثمان الجبران